جامعة أحمد دراية أدرار
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم العلوم التجارية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

شعبة العلوم المالية والمحاسبة

تخصص:تدقيق ومراقبة التسيير

بعنوان

مدى تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية أدرار

إعداد الطلبة:
سيدي موسى مسعودة
بن بلة سمية

تحت إشراف:
أ.د بوعزة عبد القادر

لجنة المناقشة

منى يونس	أستاذ محاضر –أ–	(رئيسا)
بوعزة عبد القادر	استاذ التعليم العالي	(مقررا ومشرفا)
بلوافي عبد المالك	أستاذ محاضر –أ–	(مناقشا)

الموسم الجامعي2021-2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

People'sDemocraticRepublic of Algeria

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أحمد دراية- أدرار
المكتبة المركزية
مصلحةالبحثالببليوغرافي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University Ahmed Draia of Adrar
The central library

جامعة أحمد دراية - أدرار

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): أ.د. بوعزة عبد القادر

المشرف مذكرةالماسترالموسومةبـــ : تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في المؤسسة الاقتصادية

من إنجاز الطالب(ة): بن تلة سمية

و الطالب(ة): سيدي موسى مسعودة

كلية : العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

القسم : العلوم التجارية

التخصص: محاسبة تدقيق ومراقبة تسيير

تاريخ تقييم / مناقشة: 2022/5/28

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.

وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

امضاء المشرف:

أ.د. بوعزة عبد القادر

ادرار في : 2022/06/29

مساعد رئيس القسم:

د. بن العربية محمد
رئيس قسم العلوم التجارية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية
جامعة أدرار

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

بسم الله الرحمن الرحيم

اهداء

اللهم ان اصبت فبفضلك وان اخطات فمني ومن الشيطان اما بعد:

اهدي تحياتي وثمرة جهدي هذا

الى من بلغ الرسالة وادى الامانة ونصح الامة. .. الى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

الى الدرع الواقي والكنز الباقي الى من جعل العلم منبع اشتياقي الى مرشد درب حياتي **ابي** العزيز الغالي اطال الله في عمره

الى الصدر الحنون الى من تعجز الكلمات عن وصفها مهما قلت لن اوفيها حقها الى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي الى اعز الناس **أمي** اطال الله في عمرها

الى سندي في الحياة اخواني واخوتي حفظهما الله

الى كل الاصدقاء والزملاء الى كل الاحباب الذين لم يكتبهم قلمي ولن ينساهم قلمي

مسعود

اهداء

الى من قال فيهما الرحمان "وقضى ربك ان لا تعبدوا الا اياه

وبالوالدين احسانا "

الى منبع الحب ونور حياتي. ....

امي الغالية رحمها الله وتغمد روحها الطاهرة بواسع رحمته

الى رمز الوفاء وسندي في الحياة. ....

ابي الغالي " اطال الله في عمره

الى اخوتي واخواتي. ....

الى جميع الاصدقاء. ....

الى جميه الاهل والاحباب. ....

الى كل من عرفني من قريب او بعيد

الى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي هذا

.سمر

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإننا نشكر الله وافر الشكر أن وفقنا وأعاننا على إتمام هذه المذكرة، ثم نوجه آيات الشكر والعرفان بالجميل إلى الأستاذ الدكتور بوعزة عبد القادر المشرف على هذه المذكرة الذي منحنا الكثير من وقته، وكان لرحابة صدره وسمو خلقه وأسلوبه المميز في متابعة هذه المذكرة أكبر الأثر في المساعدة على اتمام هذا العمل، ونسأل الله العلي القدير أن يجازيه خير الجزاء وأن يكتب صنيعه في موازين حسناته، كما نتقدم بشكرنا الجزيل للأساتذة الأجلاء أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة وتقييم هذه الأطروحة، كما لا يفوتنا أن نتقدم بشكرنا الخالص إلى كل الأساتذة والزملاء على تشجيعاتهم وإلى كل من أعاننا من قريب أو بعيد لإعداد هذه المذكرة.

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات

كلمة إهداء

كلمة الشكر

فهرس المحتويات

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

مقدمة .....أ

الفصل الأول: الإطار النظري للإفصاح والشفافية والدراسات السابقة

المبحث الأول ماهية الإفصاح والشفافية.....4

المطلب الأول: مفهوم الإفصاح.....4

المطلب الثاني: مفهوم الشفافية 7

المطلب الثالث: العلاقة بين الإفصاح والشفافية.....9

المبحث الثاني: الدراسات السابقة 11

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة 11

خلاصة الفصل الأول: 25

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

تمهيد: 27

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة 28

المطلب الأول: طريقة إجراء الدراسة الميدانية. 28

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة..... 29

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة 40

المطلب الأول: تحليل النتائج 40

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات 43

الخـــــــــاتـــــــــمـــــــــة ..... Erreur ! Signet non défini.

قائمة المصادر والمراجع..... 55

فهرس الجداول

اسم الجدول	الصفحة
الجدول رقم 01: محاور الاستبانة	29
الجدول رقم 02: الإجابة على الفقرات حسب مقياس ليكارت الخماسي	30
الجدول رقم 3: الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول وجود أساس محكم وفعال لمبدأ الإفصاح	31
الجدول رقم 3: الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول وجود أساس محكم وفعال لمبدأ الإفصاح	32
الجدول رقم4: يمثل معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والمعدل الكلي لفقراته	33
الجدول رقم 5: معمل الثبات ألفا كرومباخ	35
الجدول رقم 6: توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	35
الجدول رقم 07: توزيع الدراسة حسب متغير العمر	36
الجدول رقم8: توزيع الدراسة حسب المتغير المؤهل العلمي	37
الجدول رقم 9: توزيع أفراد العينة حسب متغير عدد سنوات الخبرة	38
الجدول رقم 10: تحليل فقرات المحور الأول مدى تطبيق الإفصاح للقوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية	41
الجدول 11: تحليل فقرات المحور الثاني: مدى تطبيق الشفافية للقوائم المالية والمحاسبية في المؤسسة الاقتصادية	43
الجدول رقم12نتائج التحليل التباين الأحادي ANOVA تبعا لمتغير الجنس	44
الجدول رقم13نتائج التحليل التباين الأحادي ANOVA تبعا لمتغير السن	44
الجدول رقم14: نتائج التحليل التباين الأحادي ANOVA تبعا لمتغير الوظيفة	45
الجدول رقم 15نتائج التحليل التباين الأحادي ANOVA تبعا لمتغير الخبرة المهنية	46
الجدول رقم 16نتائج التحليل التباين الأحادي ANOVA تبعا لمتغير الجنس	46
رقم17: نتائج التحليل التباين الأحادي ANOVA تبعا لمتغير السن	47
الجدول رقم18: نتائج التحليل التباين الأحادي ANOVA تبعا لمتغير الوظيفة:	47
الجدول رقم18: نتائج التحليل التباين الأحادي ANOVA تبعا لمتغير الخبرة المهنية:	48

فهرس الأشكال

اسم الجدول	الصفحة
الشكل رقم 1:يمثل نموذج الدراسة	29
الشكل رقم 02: يوضح تغيرات الجنس	36
الشكل رقم 03: يوضح تغيرات العمر	37
الشكل رقم: 04 يمثل متغير الوظيفة	38
الشكل رقم: 05 يمثل متغير الخبرة المهنية	39

مقدمة البحث

توطئة

تعد الأسواق المالية مرآة عاكسة للوضع الاقتصادي العام، مما يجعل استقرارها بمثابة مقياس لمدى يعتبر الإفصاح والشفافية من أهم المبادئ الأساسية في المؤسسة الاقتصادية، وتهدف من خلال إفصاحاتها على فهم ودراية بطبيعة عملية المؤسسة والتوجه المستقبلي وغيرها من التطورات والمعلومات الجوهرية الناتجة عن عملياتها اليومية.

تندرج سياسات الإفصاح في المؤسسة ضمن إطار المعلومات المحاسبية ويتمثل الغرض من هذا المبدأ تعزيز قدرة المؤسسة الاقتصادية على الالتزام بالقواعد والقوانين والتنظيمات الصادرة. وتهدف إلى تحديد الأدوار والمسؤوليات للأطوار الرئيسية في عملية الإفصاح والشفافية والمسؤولين عن تقديم البيانات الواجب الإفصاح عنها ومساعدتهم على تحديد طبيعة ومستوى التفاصيل.

تعتبر وحدة الإفصاح والشفافية التابعة للمؤسسة وحدة مركزية مستقلة تتولى مسؤولية إدارة عملية تبادل المعلومات وتنظيمها داخل المجموعة.

ويتمثل دور هذه الأخيرة في إتاحة المعلومات الدقيقة وذات الجودة العالية في حينها لأصحاب المصالح داخل وخارج المجموعة. كما تتعاون المؤسسة وشركاتها التابعة، داخل وخارج البلاد على حد سواء مع كافة الجهات الرقابية في نطاق الاختصاصات التي تعمل في إطارها، فهي ملزمة بتقديم معلومات دقيقة في الوقت المناسب إلى تلك الجهات وفقا للسياسات المنظمة لها

وفي هذا الصدد يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؟

وحتى يتسنى لنا الإلمام والإحاطة بكل جوانب الموضوع وللإجابة عن التساؤل الرئيسي يمكن الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

- هل يمكن لمبدأ الإفصاح والشفافية توفير إطار محكم وفعال يساهم في تحسين وسير المؤسسة محل الدراسة؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الإفصاح والشفافية وخاصية الملائمة في المؤسسات محل الدراسة ؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الإفصاح والشفافية وخاصية المصداقية في المؤسسات محل الدراسة ؟

الفرضيات:

- يمكن لمبدأ الإفصاح والشفافية توفير إطار محكم وفعال يساهم في تحسين وسير المؤسسة محل الدراسة
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الإفصاح والشفافية وخاصية الملائمة في المؤسسات محل الدراسة

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الإفصاح والشفافية وخاصية المصداقية في المؤسسات محل الدراسة

❖ **أهمية الدراسة:**

تساهم هذه الدراسة في ضرورة توفير المعلومات تتميز بالمصداقية وتعطي صورة واضحة عن المركز المالي للمؤسسات من أجل اتخاذ مختلف القرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية،وكذا توضح أهمية مبدأ الإفصاح والشفافية كنظام هيكلي وبرنامج إجرائي لأحكام الرقابة على أداء الموسسات وتعزيز مصداقية المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية

❖ **أهداف الدراسة**

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي واختبار الفرضيات المتبناة وذلك من خلال:

- التعرف على طبيعة مبدأ الإفصاح والشفافية للقوائم المالية ;
- التعرف على واقع تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في المؤسسات الاقتصادية ومدى التزامها بقواعدها ;
- إبراز انعكاسات تطبيق قواعد الإفصاح والشفافية على المؤسسة الاقتصادية وجودة التقارير المالية ;
- التعرف على مفهوم مبدأ الإفصاح والشفافية ;

❖ **منهج الدراسة:**

تماشيا مع موضوع الدراسة فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف وتحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية، ومن أجل اختبار صحة فرضيات من عدمه تم تصميم استبيان موزع على الإطارات العاملة للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة وكذلك أساتذة جامعيين وقد تم تحليل نتائج استبيان باستخدام برنامج الحزم الإحصائيةspss.

❖ **أسباب اختيار الموضوع**

- الميول الشخصي والاهتمام بالبحث في موضوع مبدأ الإفصاح والشفافية ;
- الرغبة في إثراء المكتبة الجامعية وفتح المجال للبحث فيه أكثر من قبل الطلبة;
- علاقة البحث بمجال التخصص.

❖ **صعوبات الدراسة**

لقد واجهتنا صعوبات ومشاكل في إعدادنا لهذه الدراسة من بينها نذكر مايلي:

– قلة المصادر والمراجع التي تعالج هذا الموضوع

– عدم توفر المعلومات الكافية

- ضيق المدة الزمنية
- صعوبة القيام بجمع البيانات من الميدان عن طريق الاستبيان.

هيكل الدراسة

تم في تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي.

حيث سنتناول في الفصل الأول الإطار النظري لمبدأ الإفصاح والشفافية ومدى العلاقة بينهما والدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني فيتمثل في الجانب التطبيقي لموضوع البحث حيث سنتناول الإجراءات المنهجية للدراسات الميدانية ثم صدق وتبات استبانة الدراسة والخصائص والمعالجات الإحصائية واختبار الفرضيات وتحليل نتائج الدراسة

الفصل الأول

الإطار النظري للإفصاح والشفافية والدراسات السابقة

المبحث الأول ماهية الإفصاح والشفافية

المطلب الأول: مفهوم الإفصاح

اولا: تعريف الإفصاح

اختلفت الآراء حول تحديد مفهوم الإفصاح لاسيما بمحل الإفصاح ومستواه ومن ذلك ما يلي:

- فهناك من يرى أن الإفصاح اصطلاحا: هو بث المعارف ونقل المعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها[1]
- وهناك من يرى أن الإفصاح هو الكشف عن المعلومات التي تهم المستثمرين وتتضمنها البيانات المالية والتقارير، مفتشي الحسابات التي تؤثر في سعر الأوراق المالية.

كما جاء بان الإفصاح هو اتصال الشركة بالعالم الخارجي والوسائل المختلفة لكشف المعلومات الهامة للمستثمرين والمساهمين وسوق المال وغيرهم من أصحاب المصالح[2].

والبعض يرى أن الإفصاح هو نقل المعلومات للغير سواء كانوا مساهمين أم جهات رقابية أو مستثمرين محتملين أو غيرهم[3].

- هو عبارة عن أداة تتسم بالشمولية والملائمة والصدق،لما تقدمه من بيانات ومعلومات يمكن الاعتماد عليها من قبل مستخدميها في اتخاذ قراراتهم الرشيدة في الوقت المناسب وبما يحقق المنفعة للجميع والكفاءة الاقتصادية.

من خلال التعاريف السابقة لمصطلح الإفصاح يمكن تقديم تعريف جامع على النحو الأتي:

هو الإعلان عن شي أو نشره أو الإبلاغ عن موضوع معين أو محدد وقد يكون هذا الإبلاغ موجه إلى شريحة معينة ومحددة في مجتمع وقد يكون الإفصاح تثقيفيا أو توجيهيا أو إلزاميا حسب طبيعة الإفصاح والجهة الصادرة عنه.

ثانيا: أساليب الإفصاح

لكي تكون عملية الإفصاح منظمة ودقيقة هناك مجموعة من الأساليب التي تحظى بالقبول والاتفاق من أهمها نجد: إعداد القوائم المالية وترتيب بنودها: يعتبر الإفصاح جزء مهم في عرض

---

[1]– بلعادى عمار, جادو حدو, دور حوكمت الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح, الملتقى الدولي الأول حول حوكمة المحاسبية للمؤسسة, جامعة أم البواقي, الجزائر, يومي: 7/8 ديسمبر 2010

[2] – فارس بن علوش, دور الشفافية في المسائلة في الحد من الفساد الإداري الحكومية في القطاعات –مركز دراسات جامعة نايف العربية للعلوم الأصلية – الرياض– 2013, ص 22

[3] – زينب النابلسي وغسان الطالب " علاقة الشفافية والإفصاح في أداء البنوك ", ورقة بحثية تدخل ضمن وقائع المؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص 4

القوائم المالية وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عنها تسهل عملية قراءتها وفهمها وإمكانية مقارنتها من طرف مستخدميها واستخلاص المعلومات اللازمة لهم.

- معلومات الموجودة من خلال الأقواس: تستخدم الأقواس في القوائم المالية لتوضيح بعض الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية التي يصعب فهم طرق احتسابها أو سبب ظهورها من قبل المستخدمين غير الملمين بالمحاسبة مثل بيان المبدأ المستخدم في تقييم مخزون نهاية الفترة.
- الملاحظة الهامشية: يتم استخدامها لتوضيح أو تفسير أو إضافة معلومات اقل أهمية، المتعلقة بعناصر القوائم التي يمكن أن تحتوي على معلومات كمية أو وصفية كالإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية أو الطرق والمبادئ المحاسبية المتبعة إضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات المحتملة.
- الملاحق: وتشمل على القوائم الإضافية ترفق مع القوائم الأصلية يتم من خلالها إعطاء تفاصيل من بعض البنود الواردة للقوائم المالية التي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية ومثال عن ذلك الأصول الثابتة وطرق الاهتلاك لقائمة المخزون السلعي وقائمة المدينين المشكوك فيهم. .....الخ.
- شهادة المراجع: تعتبر من ضمن وسائل الإفصاح المستخدمة والمتفق عليها تقرير المراجع الخارجي وتقرير مجلس إدارة المؤسسة، حيث يتم من خلال تقرير المراجع إعطاء رأي محايد عن موضوعية وسلامة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، وذلك لغرض تعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المنشورة، حيث يقوم مجلس الإدارة بالإفصاح عن الأداء الحالي للمؤسسة وعن الخطط المستهدفة.

ثالثا: أنواع الإفصاح

تنوعت أشكال الإفصاح حسب الهدف التي استخدمت من أجله، ويمكن انجاز هذه الأشكال كالتالي:

- الإفصاح العادل: يضمن التوازن في الإفصاح لجميع الأطراف
- الإفصاح الشامل: يشير إلى شمولية تقارير المعلومات
- الإفصاح الكافي: الإفصاح بالحد الأدنى للمعلومات
- الإفصاح القطاعي: في حالة الحاجة إلى البيانات عن العمليات والنتائج المالية لمؤسسة صناعية
- الإفصاح الإعلامي التثقيفي: أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لإغراض اتخاذ القرارات مثل التنبؤات المالية [1]

[1] الشيرازي وعباس مهدي "نظرية المحاسبة " , دار ذات السلاسل , الطبعة الأولى , الكويت , 1990 ص 331

رابعا: معايير الإفصاح

أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية ثلاث معايير كلها تتعلق بشان طرق الإفصاح وهي:

- المعيار رقم 1ويتعلق بعرض البيانات المالية؛
- المعيار رقم 24 ويتعلق بالإطراف ذات العلاقة المستخدمين،
- المعيار رقم 30 ويتعلق بالمعارف والمؤسسات المالية[1]

خامسا: مستويات الإفصاح

إن للإفصاح أكثر من مستوى وقد اختلف فقهاء الفكر المحاسبي التقليدي في عرض المستويات ومنه من حددها بمستوى واحد وتشكل مستويات الإفصاح كما يلي:

أ /المستوى المثالي ويحقق هذا المستوى بثلاثة شروط:

أن تكون القوائم المالية على درجة عالية من التفصيل.

أن تكون الأرقام المالية على درجة عالية من الدقة والمصداقية.

أن يكون عرض القوائم المالية متوافقة مع رغبات الأطراف ذات العلاقة الكيفية والوقت المناسب.

ب/ المستوى الواقعي ويحقق هذا المستوى أيضا بثلاثة شروط وهي:

- المبادئ والأصول المحاسبية.
- السياسات الإدارية.
- لوائح الإشراف والرقابة وأدلة التدقيق.

سادسا: العوامل المؤثرة في الإفصاح

ظهرت عوامل عديدة تفعل من أهمية مبدأ الإفصاح وتتمثل فيما يلي[2]:

1) عوامل بيئية: حيث تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى ولأسباب اجتماعية، وسياسية، واقتصادية، وعوامل تاريخية عن حاجة المستفيدين.

---

[1]– https:// www economistsarab. Com ,29/4/2022 ,20:00

[2] –بن عيشي عمار وعمري سلمى, تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية ولاية بسكرة, ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الأول حول: الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وأفاق, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.

2) عوامل تتعلق بالمعلومات: حيث تتأثر درجة الإفصاح بالمعلومات، وخاصة في مدى توافر الملائمة والثقة في هذه المعلومات، إضافة إلى القابلية لتحقق والمقارنة.

3) عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية: مثل حجم الوحدة الاقتصادية مهنية، عدد المساهمين، القوانين المعمول بها، المدقق الخارجي والضوابط التي تستلزمها عملية التدقيق.

المطلب الثاني: مفهوم الشفافية

أولا: تعريف الشفافية

للشفافية تعار يف عدة نوجز منها ما يلي:

- هي عبارة عن عملية لتوفير مستلزمات الإفصاح عن نشاطات، وإجراءات وأهداف المؤسسات، كما ان هناك ترابط بين الشفافية والإفصاح حيث يتداخل أو يترابط كل منها مع الأخر إلى درجة يصعب التمييز بينهما. [1]
- يقصد بالشفافية إعلان الشركات المساهمة ذات الاكتتاب العام، المعلومات للجمهور وللمجتمع المالي المتعلقة بتداول الأوراق المالية والخاصة بأوامر البيع والشراء بهدف توفير تفاعل مطلوب بين عمليتي العرض والطلب لتحديد سعر الورقة المالية وإعلان المعلومات المتعلقة بالصفقات التي يتم إبرامها من حيث كميات وأسعار الأوراق المالية محل هاته الصفقات وإتاحة الفرصة لمن يريد منهم الاطلاع عليها وعدم حجب المعلومات عنه.[2]
- أي تقديم صورة واضحة وحقيقية عن كل ما يحدث، بما يضمن تحقيق الثقة والنزاهة والموضوعية في إجراءات إدارة الشركة. كما تضمن إفصاح سليم في الوقت المناسب عن الموضوعات المهمة وتؤمن هذه الخاصية توصيل المعلومات المحاسبية وإفصاحها ماليا وغير ماليا وان تكون المعلومات صحيحة وواضحة وكاملة إلى كل الأطراف ذات مصلحة. [3]

---

[1] مها رمزي ورمزي يحاوي , الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات دراسة حالة للشركات المساهمة العامة العمانية, مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية, المجلد 24, العدد 1 دمشق سورياً, 2008، ص 97

[2] بن عيشي عمار وعمري سلمى, تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية ولاية بسكرة, ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الأول حول: الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وافاق, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

[3] محمد طارق يوسف , الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات, ورقة بحثية مقيدة للمؤتمر العربي الأول حول: متطلبات حوكمة الشركات واسوا المال العربية, شرم الشيخ, مصر 2007, منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية, 2007, ص 30.

- هي ظاهرة تشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة فهي تتيح لمن لهم مصلحة لشان ما أن يجمعوا معلومات حول هذا الشأن. قد يكون لها دور حاسم في الكشف عن المساوي وفي حماية مصالحهم. فالشفافية تقوم على التدفق الحر للمعلومات وهي تتيح للمعنيين بمصالحهم أن يطلعوا مباشرة على العمليات والمعلومات المرتبطة بهذه المصالح، كما توفر لهم معلومات كافية تساعدهم على فهمها ومراقبتها وسهولة الوصول إلى المعلومات ولا يتحقق ذلك إلا من طريق الإفصاح. [1]
- يقصد بالشفافية خلق بيئة تكون فيها المعلومات المتعلقة بالظروف والقرارات والأعمال الحالية متاحة ومنظورة ومفهومة لكافة الأطراف. [2]

من خلال التعاريف السابقة نقول بان الشفافية هي عبارة عن توفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين وأصحاب الحصص لإتاحة الفرصة لمن يريد الاطلاع عليها وعدم حجب المعلومات ماعدا تلك التي يكون من شانها الإضرار بمصالح الشركة.

ثانيا: شروط الشفافية

هناك عدة شروط يجب توفرها في أي معلومة أو إجراء يتصف بالشفافية منها: [3]

1- أن تكون الشفافية في الوقت المناسب، حيث أن الشفافية متأخرة، تكون عادة لا قيمة لها ويعلن عنها أحيانا فقط لاستفاء الشكل ونستشهد على ذلك بميزانيات 0 الشركات التي تنشر بعد شهر أو سنوات بعد صدورها.

2 – أن تتاح الشفافية بكافة الجهات في ذات الوقت.

3 – أن تكون شارحة نفسها بنفسها فما قيمة الشفافية غامضة أو غير شفافة فقد تقوم بعض الشركات بنشر قوائمها المالية في الصحف لاستفاء الشكل القانوني بدون مرافقتها أو بدون تقرير مراقب الحسابات أو تفصيل البنود على أنه يجب ملاحظة إلا تخل الشفافية بالمبادئ العامة للحفاظ على بعض المعلومات ذات الصلة بسرية العمل.

4- الشفافية في حد ذاتها ليست غاية بل وسيلة لإظهار الأخطاء، الاقتصاص من مرتكبيها، وذلك بالطبع في إطار الوسائل القانونية المنظمة لذلك.

ثالثاً: مبادئ الشفافية

إن للشافية كغيرها من المفاهيم لها مبادئ وأسس نذكر منها:

---

[1] بن عيسى عمار وعمري سلمى , مرجع يبق ذكره , ص 31.

[2] نوال صبايحي, الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية واثره على جودة المعلومة, مذكرة ماجستير, جامعة الجزائر 3, 2010, ص 102.

[3] محمد طارق يوسف , نفس مرجع سبق ذكره , ص 22

- مبدأ وضوح الأدوار والمسؤوليات: ويعني ذلك تحديد هيكل القطاع الحكومي ووظائفه والمستويات داخل الحكومة، والعلاقة بين القطاع الحكومي وباقي قطاعات الاقتصاد.
- مبدأ إتاحة المعلومات للجمهور: وذلك من خلال نشر معلومات شاملة عن المالية العامة في أوقات يتم تحديدها بوضوح.
- مبدأ علانية إعداد الميزانية وتنفيذها والإبلاغ عن نتائجها: ويشمل ذلك نوعية المعلومات التي تتاح للجمهور فيما يخص عملية الميزانية.
- مبدأ ضمان صحة المعلومات: ويعني ذلك جودة البيانات المالية العامة والحاجة إلى التدقيق المستقبل للمعلومات المالية العامة. [1]

رابعا: أهداف الشفافية

من بين أهم أهداف الشفافية:[2]

- التطبيق الصحيح والسليم للقوانين والتعليمات، حيث بالتباع الشفافية يحد بشكل كبير من الفساد وتعارض المصالح والاحتيال والكسب الغير شرعي.
- تقليل من كلف الوكالة ومشاكلها وما يمكن أن تؤدي إليه كل ذلك من أزمات سببها الفصل بين الإدارة والملاك او ضعف الرقابة وأساليبها.
- تحقيق العدالة وتطبيق المالية والمحاسبة، بما يحقق حماية لمصالح الأطراف ذات العلاقة وينعكس أجابا على المصلحة العامة للمجتمع.
- زيادة فرص تحسين المستوى المعيشي للأفراد والجماعات مما يشجعهم هذا الجو الذي يتسم بالصدق والأمانة في معاملاته على تشجيع الاستثمار والزيادة في تدفقه ومن تنمية للمدخرات وتوفير فرص عمل جديدة لأفراد المجتمع.

المطلب الثالث: العلاقة بين الإفصاح والشفافية

من الآراء التي وردة في الفقه ويؤديها الباحث ان الشفافية هي حالة تطر نتيجة وجود حالة الإفصاح، شرطا أن يكون كاملا فإذا كان ناقصا فلا توجد شفافية وهو الأمر الذي جعل الشفافية حالة اعم واشمل من حالة الإفصاح، وبالتالي فان الشفافية أوسع نطاقا من الإفصاح، وعلى ذلك فان

---

[1] – زينب النابلسي وغسان الطالب , "علاقة الشفافية والإفصاح في اداء البنوك" , مرجع سبق ذكره , ص 03

[2]– صديقي مسعود ودريس خالد, دور حوكمة الشركات في تحقيق شفافية المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الاستثمار, ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الأول حول: المحاسبية واقع رهانات وآفاق, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.

كل حالة شفافية تفترض وجود إفصاح، بينما حالة الإفصاح لا تستلزم وجود شفافية دائما، فالشفافية اثر يترتب على وجود إفصاح الكامل.

ويدل هذا الرأي على أن الإفصاح مع العلانية والوضوح والمكاشفة والمصداقية والتمكين من العناصر الأساسية للشفافية كما جاء أن مفهوم الشفافية يرتبط بأربع كلمات هي المصداقية، والإفصاح، والوضوح، والمشاركة.

وعلى ذلك، فانه لا يمكن أن توجد شفافية بدون إفصاح ولكن يمكن أن يوجد إفصاح بدون شفافية او بالشفافية الناقصة فالإفصاح الكامل يؤدي إلى وجود شفافية، فالشفافية هي اثر يترتب على الإفصاح الكامل.

ويدلل الباحث على صحة هذا الرأي بان جميع التعريفات التي وردت لتعريف الإفصاح لم تذكر على الإطلاق انه لابد من الإفصاح في الوقت المناسب. فإذا تم الإفصاح في غير الوقت المناسب للأشخاص الذين تقرر الإفصاح لمصلحتهم فلا جدوى لهم إذا منه بالنسبة لهم ثم جاء تعريف الشفافية ليكمل هذا النقص في تعريف الإفصاح فورد في جميع التعريفات الخاصة بالشفافية تعبير الوقت المناسب ويقصد به أنه حتى يتم الإفصاح بالشفافية يجب أن يكون هذا الإفصاح في الوقت المناسب للأشخاص الذين تقرر الإفصاح لمصلحتهم[1].

[1] –أسامة صبري محمد احمد, اثر تطبيق نماذج الإفصاح المحاسبي الصادرة عن هيئة السوق المالية السعودية على ترشيد قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية السعودي, مجلة البحوث المالية والتجارية, جامعة بورسعيد, كلية التجارة, 2014, ص 26

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

اولاً: الدراسات العربية

هناك العديد من الدراسات تم التطرق لها من قبل مختلف الباحثين في المؤسسات نذكر منها:

- **دراسة مؤسسة ستاندرد آند سنة 2005،بعنوان "الشفافية والإفصاح في المؤسسات الروسية المملوكة بورز للدولة "(TRANSPARENCY AND DISCLOURE BY RUSSIAN STATE-OWNED ENTERPRISES)**

بناء على طلب من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، قامت مؤسسة ستاندرد أند بورز، بدراسة الشفافية والإفصاح بالمؤسسات الروسية التابعة للدولة، وكانت عينة الدراسة تتكون من 11شركة كبرى من مختلف الصناعات، من بينها خمس شركات مدرجة بالسوق المالية في روسيا أوأسواق خارجية، والشركات الأخرى غير مدرجة، بحيث تملك الدولة في هده الشركات أكثر من 50% من رأس المال، مباشرة أو عن طريق السلطات المحلية أو بطريقة غير مباشرة عن طريق مؤسسات أخرى تابعة لها.

وتم وضع قائمة أسئلة تحتوي على الأسئلة المتضمنة في المنهجية الصادر سنة 2002 ب98 سؤال، مع إضافة بعض الأسئلة الأخرى، ليصل العدد إلى105 أسئلة، ويتم البحث عن إجابتها في التقارير المالية لهده الشركات. حيث وجد أن نسبة الشفافية والإفصاح تقدر47ب%، مع ملاحظة وجود تأثير كبير للدولة على الشفافية في الشركات التابعة لها، مقارنة بالشركات الأخرى المشابهة التي لا تملك فيها الدولة نسبة الأغلبية، ويكون هدا التأثير من خلال توجيه السياسات العامة للشركة نحو اتجاهات لا تخدم بالضرورة مصالح المستثمرين[1].

- **دراسة مؤسسة ستاندرد أند بورز سنة 2005، بعنوان "ممارسات الشفافية والإفصاح في البنوك الروسية**

[1] –موقع منظمة التعاون الإقصادي والتنمية: www.oecd.org/daf/ca/35175841.pdfpp:3-2،

شملت هده الدراسة ثلاثين 30 مؤسسة بنكية روسية، وتم فيها استعمال منهجية ستاندر آند بورز لسنة 2002، لتحديد مستوى الشفافية والإفصاح، بـــ 98 سؤال وإضافة أربعة أسئلة أخرى للتوافق مع خصوصية قطاع البنوك. وتوصلت الدراسة إلى النتائج الموالية: [1]

- مستوى الإفصاح في البنوك الروسية منخفض مقارنة مع مستوى الإفصاح في بنوك مماثلة على المستوى الدولي.
- يبلغ مستوى الإفصاح في البنوك الروسية 36%، وهوى مستوى منخفض مقارنة مع نفس المستوى لأحسن 10بنوك على المستوى الدولي، والدي يبلغ 85%.
- مستوى الإفصاح في البنوك لروسية منخفض كدالك بالمقارنة مع مستوى الإفصاح في الشركات الروسية، الذي يقدر في حدود 50%.

دراسة قام بها الباحثان "مين أكسو وأرامان كوسداق "(Mine Aksu and Arman Kos dag) سنة 2005،من جامعة سابنسي (Sabnanci) بإسطنبول بعنوان نتائج الشفافية والإفصاح ومحدداتها في سوق اسطنبول للأوراق المالية

تم في هده الدراسة قياس مستوى الشفافية والإفصاح بسوق اسطنبول للأوراق المالية، من خلال 52 شركة مدرجة، تم اختيارها على أساس معيار اكبر الشركات وأكثرها سيولة، وتم فحص التقارير المالية والمواقع الالكترونية لهده المؤسسات، باستعمال منهجية ستاندرد آندبورز المتكونة من 98 سؤال، مع إضافة ثمانية أسئلة أخرى إضافية من الباحثين. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج فيما يلي أهمها: [2]

- جودة الشفافية والإفصاح للشركات التركية أكبر من المتوسط على العموم.
- تفتقر التقارير المالية والمواقع الالكترونية إلى الإفصاح الاختياري.
- توجد علاقة عكسية بين مستوى الإفصاح والشفافية ومشاكل الوكالة، حيث كلما كان مستوى الإفصاح والشفافية أكبر كلما قلت مشاكل الوكالة.

---

[1]_ Transparency And Governance Services & Standard, Disclosure Practices Of Russian Banks, Poors-Currently Dismal.pp:3-5.

[2]- الموقع الالكتروني لجامعة سابنسي التركية:

http://resarch.sabanciuniv.edu/5/1/transparency.pdf01: p تاريخ الإطلاع 13/7/2015.

دراسة جعفر معروف الصوالحة سنة 2008 ، بعنوان "الإفصاح المحاسبي وأثره على أداء وقيمة الشركة، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية المدرجة فيسوق بورصة عمان "

كان هدف هده الدراسة، هو معرفة مستوى شفافية الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية العامة المساهمة والمدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية. واستخدام الباحث نموذج ستاندرد آند بورز،بعد إجراء بعض التعديلات عليه، بحيث تكون النموذج من مائة (100) بند من بنود التي يتوقع من الشركات أن تفصح عنها، بشكل يظهر مستوى شفافية الإفصاح لديها. وتوصلت الدراسة إلى تقييم مستوى شفافية الإفصاح في الشركات الأردنية المساهم العامة في قطاع الصناعة ب50.87%، وكان أدنى مستوى إفصاح 40.36%فيما بلغ أعلى مستوى 63.87%.وأرجع الباحث الأسباب التي أدت إلى تخفيض مستوى الإفصاح،في قلة حجم الإفصاح الاختياري، وقلة المعلومات عن البنود المتعلقة بالملكية وحقوق المستثمرين التي تقدر ب33.89%.

- **دراسة مؤسسة ستاندرد آند بورز سنة 2009، بعنوان الشفافية والإفصاح في الشركات الكازاخستانية بداية متواضعة وآفاق كبيرة**

تم في هده الدراسة قياس مستوى الشفافية والإفصاح ل22مؤسسة كبيرة بسوق الأوراق المالية بكازاخستان، بخفض تقاريرها المالية لسنة 2009، وطرح أسئلة تضمنتها منهجية مؤسسة ستاندرد آندربورز لسنة 2002،مع إضافة 12سؤال لتتوافق مع خصوصية المؤسسات الكازاخستانية، بحيث وصل عدد الأسئلة إلى 110.وتم التوصل إلى عدة نتائج فيما يلي أهمها:[1]

يبلغ مستوى الشفافية والإفصاح بالسوق المالية بكازاخستان 44%،وهو دون المتوسط.

أهم الملاحظات حول النقائص المرتبطة بالإفصاح، تتمحور حول نقص المعلومات عن أداء قطاعات الأعمال،حقوق المساهمين، وقطاعات الأعمال، حقوق المساهمين، ومكافآت أعضاء الإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة.

- فيما تم من جهة أخرى الإشارة إلى بعض الجوانب الايجابية، منها تقديم المؤسسات لقوائمها المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، وتوفير معلومات عن أهم المساهمين والمسيرين.

دراسة طارق محمود علي فنون سنة 2010، بعنوان " فحص وتطوير الشفافية والإفصاح للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي باستخدام منهجية "ستاندرد آندربورز".

[1]– Standard & Poors Governance Services, Transparency and Disclosure by Kazakhstani companies2009:ALow Start ,a Great Promise, United States Of America,2009,pp:4-7

استهدفت هده الدراسة فحص مستوى الشفافية والإفصاح في السوق المالية بعمان، بإعداد استبانه تضمنت أسئلة منهجية ستاندردآندبورز، وتوزيعها على شركة المساهمة التي بلغ عددها 67شركة، من التي يفوق رأسمالها 23مليون دينار أردني. وبينت نتائج الدراسة أن تطبيق منهجية ستاندردآندبورز يؤدي إلى تحسين مستوى الشفافية والإفصاح ببورصة عمان، حيث تم تحديد مستوى الإفصاح ببورصة عمان، حيث تم تحديد مستوى الإفصاح ب67%، من البنود التي تضمنتها منهجية ستاندرآندبورز.[1]

دراسة أحمد رجب عبد الملك عبد الملك عبد الرحمان سنة 2013، بعنوان"قياس مدى تحقق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق الأسهم السعودية دراسة تطبيقية "

كان الهدف من هده الدراسة هو التعرف على مستوى الشفافية والإفصاح في الشركات المساهمة السعودية، ولدلك تم اختيار 43 شركة مسجلة بالسوق المالية السعودية مع استبعاد القطاع المصرفي وقطاع التأمين. وتم استخدام مؤشر ستاندردآندبورز مع بعض التعديلات التي قام ها الباحث، مع التركيز على التقارير المالية المنشورة خلال عام 2009. وتوصلت الدراسة إلى ان مستوى الشفافية والإفصاح في الشركات السعودية مرتفع ويصل إلى نسبة 69.6%، وسبب دالك هو إهتمام هيئة السوق المالية السعودية بالشفافية والتوسع في الإفصاح، وبناء على دالك تعد المملكة العربية السعودية أولى الدول العربية في مستوى الشفافية. [2]

تم في هده الدراسة قياس مستوى الشفافية والإفصاح بسوق اسطنبول للأوراق المالية، من خلال 52 شركة مدرجة، تم اختيارها على أساس معيار اكبر الشركات وأكثرها سيولة، وتم فحص التقارير المالية والمواقع الالكترونية لهده المؤسسات، باستعمال منهجية ستاندرد آندبورز المتكونة من 98 سؤال، مع إضافة ثمانية أسئلة أخرى إضافية من الباحثين. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج فيما يلي أهمها:

- جودة الشفافية والإفصاح للشركات التركية أكبر من المتوسط على العموم.
- تفتقر التقارير المالية والمواقع الالكترونية إلى الإفصاح الاختياري.

---

[1]– طارق محمد على فنون، فحص وتطوير الشفافية والإفصاح للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي باستخدام منهجية "ستاندردآندربورز، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا, الأردن 2010، ص ص:171–172

[2] – احمد رجب عبد الملك عبد الرحمان، 2013، ص ص، 274–277.

- توجد علاقة عكسية بين مستوى الإفصاح والشفافية ومشاكل الوكالة، حيث كلما كان مستوى الإفصاح والشفافية أكبر كلما قلت مشاكل الوكالة.
- **دراسة جعفر معروف الصوالحة سنة 2008 ، بعنوان "الإفصاح المحاسبي وأثره على أداء وقيمة الشركة، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية المدرجة فيسوق بورصة عمان "**

كان هدف هده الدراسة، هو معرفة مستوى شفافية الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية العامة المساهمة والمدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية. واستخدام الباحث نموذج ستاندرد آند بورز،بعد إجراء بعض التعديلات عليه، بحيث تكون النموذج من مائة (100) بند من بنود التي يتوقع من الشركات أن تفصح عنها، بشكل يظهر مستوى شفافية الإفصاح لديها. وتوصلت الدراسة إلى تقييم مستوى شفافية الإفصاح في الشركات الأردنية المساهم العامة في قطاع الصناعة ب50.87%، وكان أدنى مستوى إفصاح 40.36%فيما بلغ أعلى مستوى 63.87%.وأرجع الباحث الأسباب التي أدت إلى تخفيض مستوى الإفصاح،في قلة حجم الإفصاح الاختياري، وقلة المعلومات عن البنود المتعلقة بالملكية وحقوق المستثمرين التي تقدر ب33.89%.[1]

دراسة محمد بن سلطان القباني السهلي سنة 2011 بعنوان" مؤشر مقترح لقياس مستوى الشفافية والإفصاح في الشركات السعودية".

هدفت هده الدراسة إلى قياس درجة الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة من قبل الشركات المتداولة في السوق المالية السعودية، من خلال قيام الباحث بدراسة ميدانية على عينة مكونة من 23 شركة سعودية، بدراسة تقاريرها المالية المنشورة لسنة 2009. وقد استعمل الباحث منهجية مؤسسة ستاندردآند بورز، مع إجراء بعض التعديلات بما يتفق مع المتطلبات النظامية والمهنية في المملكة العربية السعودية. وقد خلصت الدراسة النتائج الآتية: [2]

- ارتفاع مستوى الشفافية في السعودية مقارنة بأسواق الدول الناشئة، واقل منه مقارنة بالدول المتقدمة.
- حجم الشركة ونوعية المدقق الخارجي ذوتأثير على المستوى الشفافية في الشركات السعودية.
- عدم وجود علاقة بين مستوى الشفافية ونوعية الصناعة أو تمركز الملكية.

[1] – جعفر معروف الصوالحة، 2008، ص ص: 10-11

[2] – محمد بن سلطان القباني السهلي, مؤشر الشفافية والإفصاح في الشركات السعودية، مجلة البحوث المحاسبية، العدد2 ، المملكة العربية السعودية 2011، ص: 31-32

دراسة قام بها الباحثان ساشوأرسوف وألكسندر نوموسكي (Naumoski Sasho Aleksandar،Arsov)، من كلية الاقتصاد بجامعة قوس ديلساف (Goce delcev) بمقدونيا سنة 2014، بعنوان "الشفافية وممارسات الإفصاح في بعض الاقتصاديات الانتقالية "

تطرقت هذه الدراسة إلى تقييم مستوى الإفصاح والشفافية في الأسواق المالية لدول البلقان، باستعمال منهجية ستاندرد بورز، بالبحث عن توفر 98 بند في التقارير المالية لسنة 2012. وشملت الدراسة 134 شركة خاصة مدرجة، منها 49 شركة من مقدونيا، 43 من كرواتيا، و42 من صربيا.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج أبرزت تحسن تدريجي في مستوى الإفصاح في هذه الأسواق، في حدود 50%، غير أنها تبقى متأخرة عن الأسواق المالية المتطورة، فيما تمت الإشارة إلى أن أفضل مستويات الإفصاح كان في المؤسسات التي تنتمي للقطاع المالي، أما أهم النقائص التي تمت ملاحظتها، فتمثلت في قلة المعلومات المفصح عنها حول الجوانب المتعلقة بالحوكمة والتسيير. [1]

دراسة بن منصور أسامة سنة 2013من جامعة هودرسفيلد بانكلترا بعنوان "الشفافية والإفصاح، خصائص الشركة والأداء المالي: دراسة سوق ليبيا الناشئ للأوراق المالية "

قام الباحث في هده الدراسة بقياس مستوى الشفافية والإفصاح ل27شركة ليبية، خلال فترة امتدت لأربع سنوات، من سنة 2005إلى غاية سنة 2008،باستعمال منهجية ستاندرد آندبورز الصادرة سنة **2002**وتوصل الباحث إلى عدة نتائج كما يلي: [2]

- ارتفاع مستوى الشفافية خلال الفترة المدروسة، لكنه بقي منخفضا مقارنة مع الدول الأخرى المتطورة أو السائرة في طريق النمو.
- الشركات المدرجة في السوق المالية توفر أكثر إفصاح مع الشركات غير المدرجة والشركات العامة والصغيرة والبنوك توفر معلومات أكثر من القطاعات الأخرى.
- تم تحديد أثر لخصائص الشركة على مستوى الشفافية والإفصاح، ومن بين هده الخصائص حجم الشركة، نوع نشاطها، هيكل الملكية وخدمات التدقيق.

[1] – مقال منشور في المجلة الأوروبية للأعمال والتسيير، ص150، اطلع عليه بتاريخ 2016/01/21

[2]– Osama BEN MANSOUR,Transparency and Disclosure, Company Characteristics and Financial Performance: A Study Of the Emerging Libyan Stock Market,2013,p:02

- تم تحديد العلاقة بين40متغير من منهجية قياس الشفافية والإفصاح ومؤشرات الأداء المالي، والمتمثلة في العائد على رأس المال المستعمل، العائد على الأموال الخاصة والعائد على الأصول.

دراسة ماجد أبو الحسين المرياني سنة 2015،بعنوان "اختيار مدى توفر متطلبات الإفصاح والشفافية في التقارير المالية لأغراض حوكمة الشركات في الاقتصاديات الناشئة: العراق كدراسة حالة "

تمثل هده الدراسة في اختيار مستوى الإفصاح والشفافية في إطار المبادئ الدولية لحوكمة الشركات في البيئة العربية، باستخدام التقارير المالية لـــ 34 شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية بالعراق للفترة من 2008 الى 2011، وبناء مؤشر من عشرين 20 فقرة لقياس الإفصاح والشفافية، مستمدة من منهجيتي ستاندرد آند بورز ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وقد بينت النتائج ضعف الإفصاح والشفافية في التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية العراقية ووجود تأثير لنوع أنشطة الشركات في مدى توفر الإفصاح والشفافية، بينما لا يوجد تأثير لأحجام الشركات على ذلك. [1]

- **دراسة (عبد الملك 2010) بعنوان: "قياس مدى تحقيق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية للشركات المتداولة في السوق المال السعودية"** حولت من خلالها التعرف على مستوى الشفافية والإفصاح في الشركات المساهمة السعودية وتم مراجعة أدبيات المحاسبة للتعرف على أهمية الشفافية وكيفية تحققها والآليات الواجب إتباعها لتحقيق الشفافية وما الجهود المبذولة من قبل هيئة السوق المال السعودي لتحقيق مزيد من الشفافية. وقد توصلت دراسته إلى نتيجة مؤداها ارتفاع مستوى الشفافية في السوق السعودي بالمقارنة بالأسواق الناشئة في الدول المجاورة وهدا يعني التزام أغلب الشركات السعودية بما تقرره سوق المال السعودية[2].

---

[1] –Majeed Abdulhussein AL–MARYANI,Testing the Requirements Availability For Disclosure and Transparency in Financial Reporting For Corporate Governance in Emerging Market Economies: The Case Of Irapi Listed Firms,Dirasat administrativeSciences,University Of Gordan ,volume 42,2015,p:681

[2]– عبد الملك عبد الرحمان احمد رجب، قياس مدى تحقيق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في السوق المالي السعودي دراسة نظرية تطبيقية، بحث منشور الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في السعودية، كلية إدارة الأعمال جامعة الملك سعود، الرياض السعودي الفترة 18–19 ماي 2010.

- **دراسة (إسحاق محمد أبوزر 2006)" الإستراتجية مفتوحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسة في القطاع المصرفي الأردني".**

هدفت الدراسة إلى تقديم إستراتجية مفتوحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني من خلال الإبلاغ المالي، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك قصورا في التقارير السنوية للمصارف الأردنية تتمثل في عدم الالتزام بالإفصاح عن الحاكمية الصادرة عن oecd عام 2006[1]

- **دراسة(أبو حمام)–أثر تطبيق قواعد على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**

سعت هده الدراسة إلى الوقوف على الإطار النظري لكل حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى التعرف على مدى العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة وكل من الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المحاسبية،وقد توصلت إلى عدم توفر مقومات كافية للإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وأوصت الدراسة بضرورة قيام سوق فلسطين للأوراق المالية بإصدار دليل يكون إلزامي لحوكمة الشركات من اجل تحسين مستوى الإفصاح والشفافية. [2]

- **دراسة بن عيشي عمار عمري سامي (تطبيق قواعد الحوكمة وأثرة على الإفصاح المحاسبي ة التقارير المالية دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية):**

تهدف هده الدراسة الى معرفة اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية،ومن اجل تحقيق دلك قام الباحث باختيار عينة عشوائية عددها 90مفردة من مجتمع الدراسة والمتمثلة في شركات المساهمة بولاية بسكرة، وبعد الدراسة واستخلاص النتائج توصل الباحثان إلى: وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحكومة –توفر مقومات الإفصاح بالشفافية لجميع أصحاب المصالح، وقد أوصى الباحثان بـــ: محاولة الاستفادة من المزايا التي تحققها حوكمة الشركات والتوسع في تطبيقها في الشركات الجزائرية.

---

[1] – إسحاق محمد ابو زر عفاف، إستراتيجية مقترحة لتحسين فعالية الحاكمية المؤسسة في القطاع الأردني، أطروحة دكتوراه جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2006.

[2] – ماجد إسماعيل ابو حمام، إثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية – دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية –رسالة ماجستير في محاسبة التمويل، 2009

-العمل على زيادة مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح لإعطاء المساهمين والمستثمرين الأمن والأمان لأموالهم.[1]

دراسة حسين عبد الجليل آل عزوزي (حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية): تهدف هده الدراسة إلى تبيان أثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح في القوائم المالية في شركة المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية،

وبعد الدراسة الميدانية على مجتمع 89 شركة مساهمة عامة في المملكة وتحليلها عبر مؤشر الإفصاح في القوائم المالية، والتي تعتبر أداة القياس لنموذج الدراسة، وقد استخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية عن طريق نموذج الانحدار المتعدد.

وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج وقدمت التوصيات التالية: [2]

إن الإفصاح عن وجود لجنة المراجعة في الشركات المساهمة بدون قيام هده اللجنة بمهامها وواجباتها لا يؤدي إلى تحسين في مستوى الإفصاح في القوائم المالية، وعليه يجب تفعيل دور لجنة المراجعة في الشركات المساهمة العامة من خلال تطبيق مهامها وواجباتها، مما يؤدي إلى زيادة مستوى الإفصاح والشفافية في القوائم المالية.

ثانيا: الدراسات الأجنبية

- **دراسة Abdullah almutawaa& Aly mhwaidy سنة 2010 بعنوان مستوى الإفصاح ومدى امتثال لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS: دراسة تطبيقية حول المؤسسات الكويتية.**

تناولت هده الدراسة مدى امتثال المؤسسات الكويتية بموجب معايير التقارير المالية الدولية مبينة العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح. ولغرض تحقيق أهداف هده الدراسة ثم تصميم مؤشر يتضمن 101بندخاص بـــ 12 معياراً محاسبياً.

---

[1] – بن عيشي عمار وعمري سامي، تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية ورقة بحثية.

[2] – حسين عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات أثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية – دراسة اختباريه على الشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية، مذكرة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية في الدانمارك، 2010.

دوليا (ias1ias10ias14ias18ias21ias23ias24ias27ias28ias32ias34) وتم تطبيقه على 48 مؤسسة. بينت نتائج التحليل الإحصائي أن مستوى الإفصاح في المؤسسات محل الدراسة يقدر ب6 % وإن نسبة عدم امتثال المؤسسات للإفصاح والتي تقدر بـــ31% كانت نتيجة أسباب اقتصادية.[1]

- Omar zalloum & a... سنة 2013 بعنوان "درجة الإفصاح والتحفظ في القوائم المالية السنوية في المؤسسات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان".

تناولت مدى امتثال المؤسسات المساهمة العامة الأردنية لتطبيق مؤشر الإفصاح المحاسبي المفتوح، وكذلك مدى تأثير محاسبة التحفظ، المساهمة وكمرحلة أولى قام الباحثون بتصميم مؤشر لقياس الإفصاح المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة يتضمن 105بند. توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات محل الدراسة لديها اهتمام كبير بالإفصاح المحاسبي حيث قدرت نسبة امتثالها لمعايير الإفصاح 92.85% إلا انه لا يوجد امتثال كامل لمتطلبات الإفصاح وفق المؤشر التي تم اقتراحه. ويرى الباحثون أن أحد التفسيرات المحتملة لعدم وجود الامتثال الكامل يرجع إلى التغير المستمر والسريع في التشريعات التي تهدف إلى توفير المعلومات اللازمة، والتي ينبغي تواجدها في القوائم المالية لمساعدة مختلف المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستمرارية المناسبة.[2]

بعد إطلاعنا على الدراسات السابقة سنحاول من خلال ذلك مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة، وهذا من خلال استخراج أوجه الاختلاف والتشابه من بينهما.

---

[1]-Abdullah ALMUTAWAA and ALY M HEWAIDy," Disclosure level and compliance with IFRSs: An empirical investigation of Kuwaiti Companies",International Business& Economics Research journal,9/5/2010.

[2]-Nidal Omar ZALLOUM & al,"Degree of disclosure and concervatism in the annual financial statements in service and industrial public shareholding companies listed in Amman stock exchange" europran journal of business and management, ISSN2222-1905;Vol15 ,N 25 ,2013.

أولا: أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة

أسم الباحث	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
عبد المالك	تطرقت هده الدراسة إلى التعرف على مستوى الإفصاح الشفافية في الشركات المساهمة السعودية، وكدا مراجعة أدبيات المؤسسة للتعرف على أهمية الشفافية وكيفية تحققها والآليات الواجب إتباعها لتحقيق الشفافية	ارتفاع مستوى الشفافية في السوق السعودي مقارنة بالأسواق الناشئة للدول المجاورة
محمد أبو زر	تطرقت هده الدراسة إلى تقديم إستراتجية مفتوحة لتحسين فاعلية الحاكمية في القطاع المصرفي الأردني	عدم الالتزام بالإفصاح في التقارير المالية الدولية الصادرة عن القطاع المصرفي الأردني
أبو حمام	تطرقت هده الدراسة الوقوف على الإطار النظري لكل من حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى العرف على العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة وكل من الإفصاح والشفافية وجودة التقارير المحاسبية	عدم توفر مقومات للإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأسواق المالية وكدا ضرورة قيام سوق فلسطين للأوراق المالية بإصدار دليل إلزامي لحوكمة الشركات
بن عيشي عمار وعمري سامي	تطرقت هده الدراسة معرفة اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية	توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح وكدا وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة
حسين عبد الجليل آل عزوزي	تطرقت هده الدراسة إلى تبيان أثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح في القوائم المالية دراسة ميدانية لشركة المساهمة المملكة العربية السعودية	تطرقت إلى ضرورة تفعيل دور لجنة المراجعة في الشركات المساهمة العامة

Abdullah almutawaa	مدى امتثال المؤسسات الكويتية لمتطلبات الإفصاح والشفافية بموجب التقارير المالية الدولية	تطرقت إلى العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح والشفافية
Nidal Omar zalloum	درجة الإفصاح والتحفظ في القوائم المالية السنوية	تناولت مدى امتثال المؤسسات المساهمة العامة الأردنية لتطبيق مؤشر الإفصاح والشفافية وكذا مدى تأثير محاسبة التحفظ دراسة حالة عينة من بعض المؤسسات
الدراسة الحالية	الهدف من دراستنا هو معرفة كيف يطبق مبدأ الإفصاح والشفافية في المؤسسات الاقتصادية وركزنا كذالك على الأسس النظرية والتطبيقية وأيضا العلاقة التي تربط الإفصاح والشفافية، وتمت معالجة الجانب التطبيقي من دراستنا عن طريق الاستبيان، وعينة الدراسة متمثلة في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية.	

المصدر: إعداد الطالبتين، استناداً إلى المعطيات المذكورة أعلاه.

ثانياً: الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية

من خلال استعراض أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة نشير أن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في موضوعها الرئيسي وهدفها العام، إلا أنها تختلف عنها في عدة جوانب تمثل الفجوة العلمية التي تعالجها هذه الدراسة وهي: تضمنت هذه الدراسة ربط للمشكلة البحثية بالمتغيرات المعاصرة.

- استخدمت هذه الدراسة مدخلين بحثيين (المدخل الكمي /المدخل الكيفي)، وذلك لتكوين فكرة دقيقة عن مشكلة الدراسة. كما تضمنت تنوعا في منهج الدراسة لتشمل قياس مستوى الإفصاح والشفافية

في القوائم المالية لبعض المؤسسات الاقتصادية، وكذا تحديد العلاقة المتداخلة بين الإفصاح والشفافية.

- لم تقتصر هذه الدراسة على عينة واحدة فقط، وإنما تضمنت مجموعة من العينات لضمان تشخيص الواقع بدقة؛
- تعددت أدوات الدراسة حيث شملت الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية وذلك من أجل جمع البيانات بدقة.

ومن العرض السابق، يتضح أن هذه الدراسة عالجت فجوة علمية متعددة الجوانب بتطرقها لموضوع تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية للقوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية.

خلاصة الفصل الأول.

نستنتج من خلال هدا الفصل إلى مفهوم الإفصاح والشفافية ونطاق تطبيقهم في المؤسسة الاقتصادية، وتطرقنا أيضاً إلى كل من أنواع والأساليب والعوامل المؤثرة في الإفصاح وكذا أهداف الشفافية، العلاقة الموجودة بين الإفصاح والشفافية ومن خلال ما تطرقنا له نستخلص النتائج التالية:

- إن الإفصاح هو تقديم المعلومات المعلومات المحاسبية إلى المهتمين بها، في شكل قوائم تختلف باختلاف المنفعة المنشودة، لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية،
- إن للشفافية أهمية بالغة فهي تتيح لمن لهم مصلحة في شأن ما أن يجمعوا معومات حول هذا الشأن قد يكون لها دور حاسم في الكشف عن المساوئ وفي حماية مصالحهم،
- إن التطبيق الصحيح لكل من الإفصاح والشفافية يحد بشكل كبير من الفساد وتعارض المصالح والاحتيال،
- تشجيع الأبحاث والدراسات العلمية التي تهدف إلى إبراز أهمية تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية للقوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية .

الفصل الثاني:

الدراسة الميدانية

تمهيد:

بعد الإنتهاء من دراسة الجانب النظري لهذا الموضوع، والذي تناولنا في فصله الأول الإطار النظري لمدى تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وسنحاول في هذا الفصل القيام بالدراسة التطبيقية للربط بين الجانب النظري والتطبيقي، والهدف من هذه الدراسة هو معرفة اثر تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية للقوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية، وذلك من خلال تحليل بيانات وعرض النتائج باستعمال عدة أدوات وأساليب، وهذا بجمع استبيانات وتفريغها وتحليل نتائجها باستخدام البرنامج الإحصائي spss، لنقف فيما بعد على مدى صدق وثبات الفرضيات واستخلاص النتائج التي توصلت إليها دراستنا.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

سنتطرق في هذا المبحث إلى توضيح الطريقة المعتمدة والأدوات التي سوف نستخدمها في الدراسة التطبيقية، حيث تضمن هذا المبحث مطلبين، المطلب الأول الذي يتم فيه تعريف المجتمع والعينة المختارة، والمنهج الذي سوف نستخدمه، أما المطلب الثاني فيتضمن الأدوات المستخدمة للدراسة.

المطلب الأول: طريقة إجراء الدراسة الميدانية.

1- نموذج الدراسة

اعتمدت الدراسة على الأسلوب التحليلي الإحصائي، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مدى تأثير تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية على المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية، وذلك من خلال جمع البيانات عن طريق الاستبيان، حيث تم تجميعه لهذا الغرض.

2- مجتمع الدراسة والعينة: يشمل مجتمع الدراسة على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولاية أدرار، وكذلك مجموعة من الأساتذة الجامعيين، ولقد تم اختيار هذا المجتمع باعتباره الأنسب لموضوع الدراسة، وتم استخدام عينة عشوائية، حيث تم توزيع 50 استبيان وتم استرجاع 43 منها فقط.

3- نموذج ومتغيرات الدراسة.

1. **متغيرات الدراسة:** تتضمن الدراسة المتغيرات التالية:

- **المتغيرات المستقلة:**

- **قياس المعلومات في القوائم المحاسبية**
- **قياس الإفصاح والشفافية في المؤسسة**

المتغير التابع: مستوى الإفصاح والشفافية وجودة التقارير المالية

4- المنهج المتبع.

تم اختيار المنهج الوصفي والتحليلي، باعتباره يلائم دراستنا الميدانية، التي نريد من خلالها وصف العينة، وتحليل البيانات للوصول إلى النتائج المرجوة.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة.

أولاً: الأدوات المستخدمة.

إن جمع المعلومات والمعطيات المتعلقة بالموضوع المراد دراسته واختيار الوسائل التي نعتمد عليها يتوقف أساساً على طبيعة الموضوع، والهدف المراد الوصول إليه هو وجود دور للإدارة البيئية لتحقيق الميزة التنافسية، وتماشيا مع الموضوع تم الاستعانة بالإستبانة.

الإستبانة: تم اختيار الإستبانة، كونها الأداة الرئيسية لدراسة موضوع محل الدراسة، ولمعرفة العلاقة بين المتغيرات، وقصد تسهيل الدراسة، حيث تم تصميم وتطوير هذا الاستبيان بشكل يساعد

على جمع البيانات اللازمة، حيث تم إعداد الاستبيان بناء على ما تم التطرق إليه في الجانب النظري، واعتماداً على الدراسات السابقة ذات علاقة بموضوع الدراسة، حيث تم الإعتماد على مجموعة من العبارات التي تساعد في الإجابة على فرضيات الدراسة.

1- محتويات الإستبانة

المحور الأول: مدى تطبيق الإفصاح للقوائم المالية والمحاسبية في المؤسسة الاقتصادية

المحور الثاني: مدى تطبيق الشفافية للقوائم المالية والمحاسبية في المؤسسة الإقتصادية

الجدول رقم 01: محاور الإستبانة

المحور	عنوان الفقرات	عدد الفقرات
1	مدى تطبيق الإفصاح للقوائم المالية والمحاسبية في المؤسسة الاقتصادية	7
2	مدى تطبيق الشفافية للقوائم المالية والمحاسبية في المؤسسة الاقتصادية	7

إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج spss

وقد كانت الإجابة على كل فقرة مكونة من خمس درجات بحيث الدرجة 5 تمثل أعلى درجة من الموافقة والدرجات تبني اقل درجة من الموافق.

الجدول رقم 02: الإجابة على الفقرات حسب مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
الدرجة	5	4	3	2	1

إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج spss

2- صدق وثبات إستبانة الدراسة والخصائص والمعالجات الإحصائية

2-1- صدق وثبات الإستبانة

يقصد بصدق الإستبانة أن تكون استبانة الدراسة صادقة لما وضعت لأجله بما يحقق أهداف الدراسة ويجيب على أسئلتها وفرضياتها

ومن أجل التعرف على مدى الاتساق الداخلي لأداة الدراسة تم حساب معامل الارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة من عبارات المحور والدرجة الكلية لجميع الفقرات هذه المحاور التي تنتمي إليها.

2-2- الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول:

وجود أساس محكم وفعال لمبدأ الإفصاح الجدول رقم3 والذي يبين معاملات الارتباط مبينة دالة عند مستوى دلالة 0.01، حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.01، وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم 3: الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول وجود أساس محكم وفعال لمبدأ الإفصاح

الإسئلة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمنتجات وخدمات المؤسسة والمناطق الجغرافية التي تنشط فيها له أثر على التقارير المالية	**0.753**	**0.01**
تطبيق النظام المحاسبي والمالي على الإفصاح عن المعلومات له أثر على التقارير المالية	**0.417**	**0.01**
تعمل المؤسسة على تعريف العمال بمبدأ الإفصاح بمختلف الطرق والوسائل	**0.250**	**0.01**
تسعى المؤسسة إلى مواكبة مختلف التطورات والأحداث المتعلقة بمبدأ الإفصاح	**0.353**	**0.01**
يتم الإفصاح عن المعلومات المالية على أساس سنوي	**0.299**	**0.01**
يمكن لأصحاب المصالح الاتصال بمجلس الإدارة في حالة وجود ممارسات غير قانونية	**0.235**	**0.01**
الإفصاح عن الشكل القانوني وطبيعة عمليات المؤسسة وأنشطتها الرئيسية واسم المؤسسة والمؤسسات التابعة والزميلة إن وجدت له أثر على توليد قوائم مالية ذات جودة عالية	**0.237**	**0.01**

إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول رقم 3 نجد أن كافة معاملات ارتباط بيرسون قد بلغت مستويات متفاوفة حيث بلغت أعلى قيمة ارتباط للعبارة " **الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمنتجات وخدمات المؤسسة والمناطق الجغرافية التي تنشط فيها له أثر على التقارير المالية**" بقيمة 0.753 وهي

دالة احصائيا بقيمة 0.01 بنسبة 75% أما العبارة " **يمكن لأصحاب المصالح الاتصال بمجلس الإدارة في حالة وجود ممارسات غير قانونية** " اقل معامل ارتباط بقيمة 0.237 .

وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.01 ومع هذا يمكن القول أن هناك اتساق داخلي لهذه الفقرات في هذا المحور.

2-3- الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: مدى تطبيق الشفافية للقوائم المالية والمحاسبية في المؤسسة الاقتصادية

الجدول رقم 4 يمثل معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والمعدل الكلي لفقراته والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.01، حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من 0.01، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم 4: الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: مدى تطبيق الشفافية للقوائم المالية والمحاسبية في المؤسسة الاقتصادية

الأسئلة	معامل الإرتباط	مستوى الدلالة
تطبيق النظام المحاسبي والمالي على الشفافية عن المعلومات له أثر على التقارير المالية	0.435	0.01
نظام الرقابة الداخلية يعزز تطبيق مبدأ الشفافية للقوائم المالية	0.635	0.01
يسمح عامل الشفافية بإيصال المعلومات المالية لكل المستخدمين مما يساعدهم في اتخاذ القرارات الملائمة	0.489	0.01
للتدقيق الداخلي دور في مدى تطبيق مبدأ الشفافية للقوائم المالية	0.532	0.01
المؤسسات الاقتصادية جد ملزمة بتطبيق مبدأ الشفافية للقوائم المالية والمحاسبية	0.593	0.01
نظام الرقابة الداخلية يعزز تطبيق مبدأ الشفافية للقوائم المالية	0.706	0.01
عدم إلزام المؤسسات بتطبيق مبدأ الشفافية له أثر على جودة التقارير المالية	0.891	0.01

المصدر إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

من الجدول رقم 4 نجد أن كافة معاملات الارتباط بيرسون قد بلغت مستويات متفاوفة حيث بلغت أعلى قيمة ارتباط للعبارة " **عدم إلزام المؤسسات بتطبيق مبدأ الشفافية له أثر على جودة التقارير المالية** " بقيمة 0.891 وهي دالة احصائيا بقيمة 0.01 بنسبة 75% أما العبارة " تطبيق النظام المحاسبي والمالي على الشفافية عن المعلومات له أثر على التقارير المالية " اقل معامل ارتباط بقيمة 0.435 .

وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.01 ومع هذا يمكن القول أن هناك اتساق داخلي لهذه الفقرات في هذا المحور.

2-4- ثبات فقرات الإستبانة:

لقياس ثبات الإستبانة استخدمنا طريقة ألفا كرومباخ والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 5: معمل الثبات ألفا كرومباخ

الرقم	محتوى المحور	عدد الفقرات	معمل ألفا كرومباخ
	مدى تطبيق الإفصاح للقوائم المالية والمحاسبية في المؤسسة الاقتصادية	7	0.602
	مدى تطبيق الشفافية للقوائم المالية والمحاسبية في المؤسسة الإقتصادية	7	0.750
	المجموع	14	0.770

المصدر إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرج **SPSS**

يتضح من خلال الجدول رقم5: أن معامل ألفا كرومباخ للاستبانة، 0.770، وهي قيمة مرتفعة وجيدة من الناحية الإحصائية في مثل هذه الدراسات وأيضاً نلاحظ أن معاملات الثبات لكل محور مرتفع نوعاً ما، وهذا ما يجعل هذه الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات والصدق.

2-5- خصائص وسمات عينة الدراسة:

تتمثل خصائص وسمات عينة الدراسة في البيانات الشخصية والتي تشمل المتغيرات التالية:

- **الجنس**

الجدول رقم 6: توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

البيان	التكرار	النسبة المئوية %
ذكر	35	%81.4
أنثى	8	%18.6
المجموع	43	%100

المصدر إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم 6: أن نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث من أفراد العينة؛ حيث بلغ عدد الذكور35؛ إي ما يعادل 81.4%، في حين بلغ عدد الإناث 8؛ إي ما يعادل 18.6%، وهذا ما يدل تفوق الجنس الذكري في المؤسسة الاقتصادية، والشكل التالي يوضح ذلك

الشكل رقم 02: يوضح متغير الجنس

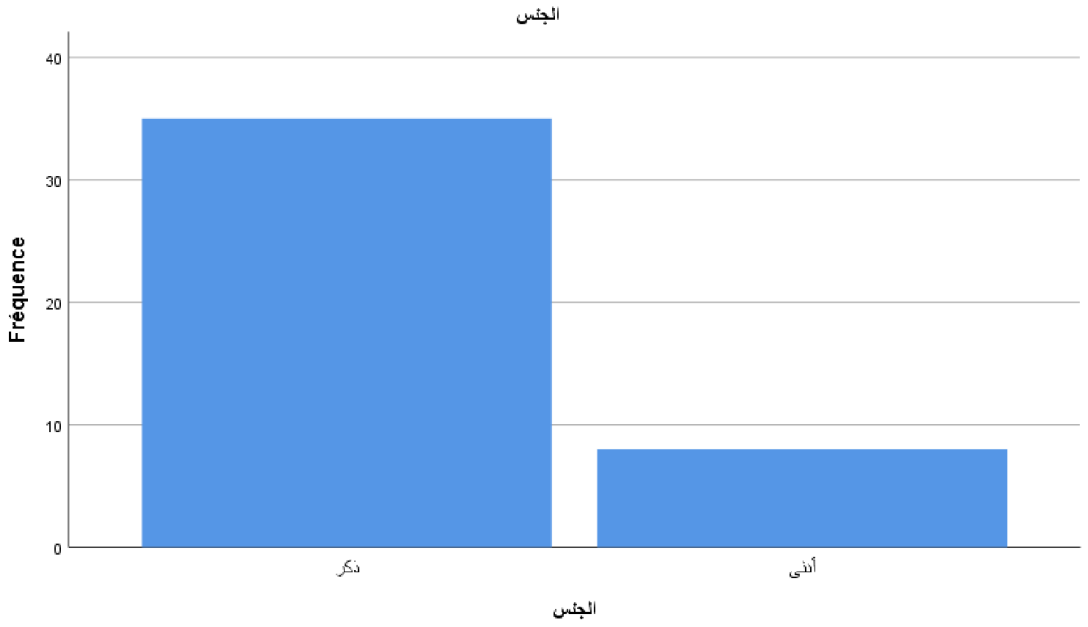

المصدر إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

- **العمر**

الجدول رقم 07: توزيع الدراسة حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
من 20 إلى 30	8	18.6
من30 إلى 40	23	53.5
أكثر من 40	12	27.9
المجموع	43	100

المصدر إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول 7 أن أغلب أفراد العينة هم الفئة العمرية من 30 إلى 40 حيث بلغ عددهم 23 فرداً؛ أي نسبته 53.5 % من مفردات العينة تليها الفئة العمرية أكثر من 40 سنة حيث بلغ عددهم 12؛ أي ما نسبته 27.9 % من مفردات العينة وأخر مرتبة كانت للفئة العمرية من 20 إلى 30 سنة؛ حيث بلغ عدد أفرادها 8 أي بنسبة 18.6 % والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 03: يوضح متغير العمر

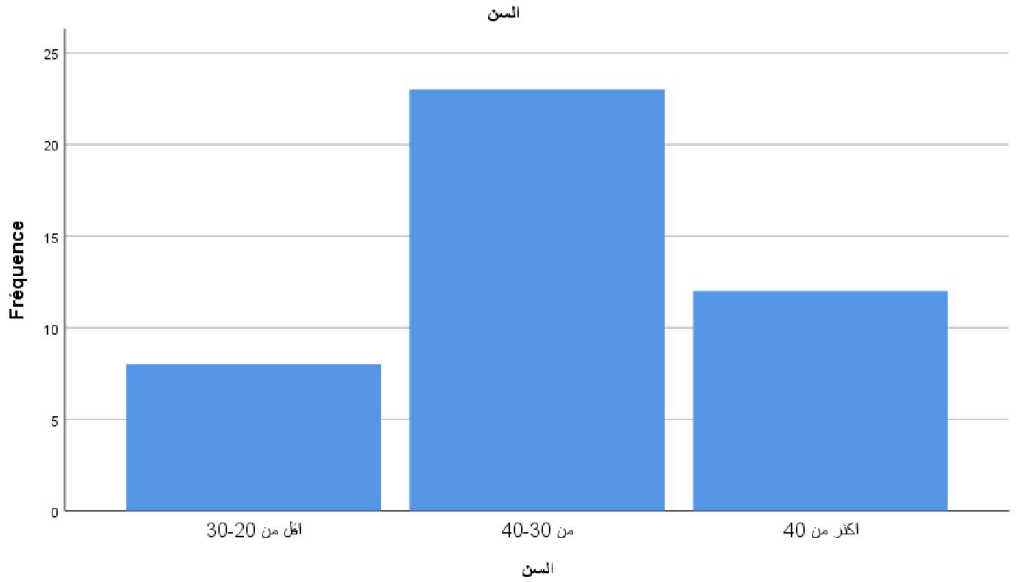

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

- **الوظيفة:**

الجدول رقم8: توزيع الدراسة حسب المتغير الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
موظف	12	27.9
رئيس مكتب	9	20.9
رئيس مصلحة	12	27.9
أستاذ جامعي	10	23.3
المجموع	43	100.0

المصدر إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من الجدول رقم 8: نلاحظ أن وظيفة موظف ورئيس مصلحة هي الوظيفة المسيطرة بين الوظائف الأخرى بعدد مقدر بـــ 12 فرد بنسبة 27.9 % ثم تليها وظيفة أستاذ جامعي بعدد 10 أفراد بنسبة 23.3% ثم تليها وظيفة رئيس مكتب بعدد 20.9% أفراد بنسبة

الشكل رقم: 04 يمثل متغير الوظيفة

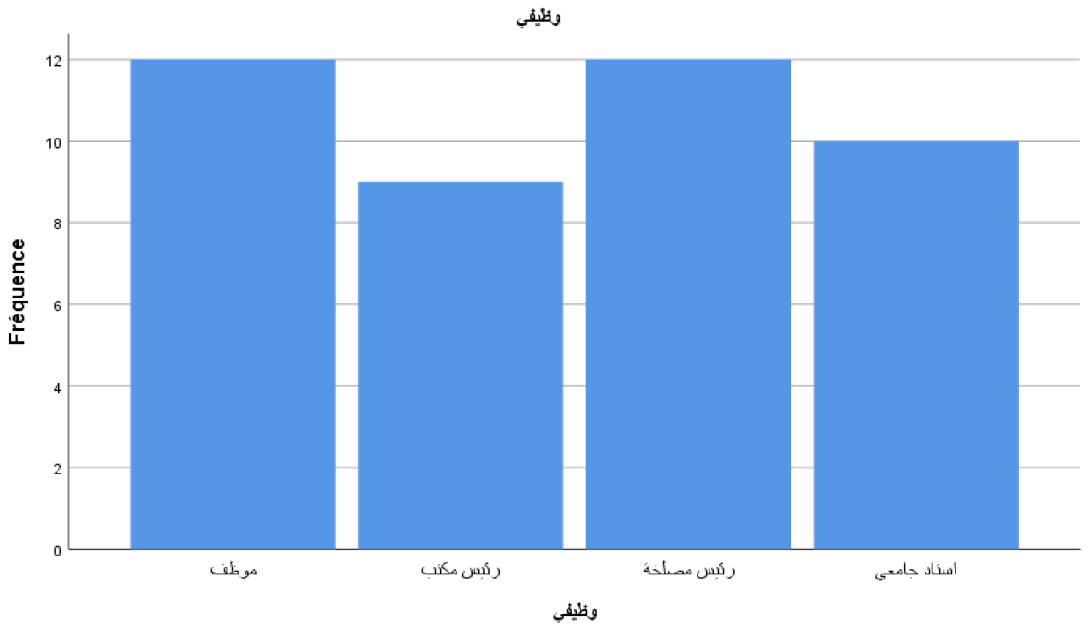

المصدر إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات SPSS

الخبرة المهنية

الجدول رقم 9: توزيع أطراف العينة حسب متغير عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 5 سنوات	6	14.0
من 5 الى 10	12	27.9
من 10 الى 15	15	34.9
اكثر من 15	10	23.3
المجموع	43	100.0

المصدر إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات

من خلال الجدول، نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة تتراوح بين 10 و15 سنة والقدر عددهم بـــ 15 فرد؛ أي ما نسبته 34.9 % ثم يليها أفراد العينة التي تتراوح سنوات خبرتهم المهنية بين 5 و10 سنة والمقدر عددهم بـــ 12 فرد أي بنسبة 27.9 %، في حين تعود نسبة 23.3 % إلى أفراد العينة الذي تتراوح سنوات خبرتهم المهنية أكثر من 15 سنة والبالغ عددهم 10 أفراد أما أصحاب

الخبرة اقل من 5 سنوات والبالغ عددهم 6 أفراد أي بنسبة 14.0, يتضح مما سبق أن اغلب المستجوبين ذوي خبرة محدودة والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم: 05 يمثل متغير الخبرة المهنية

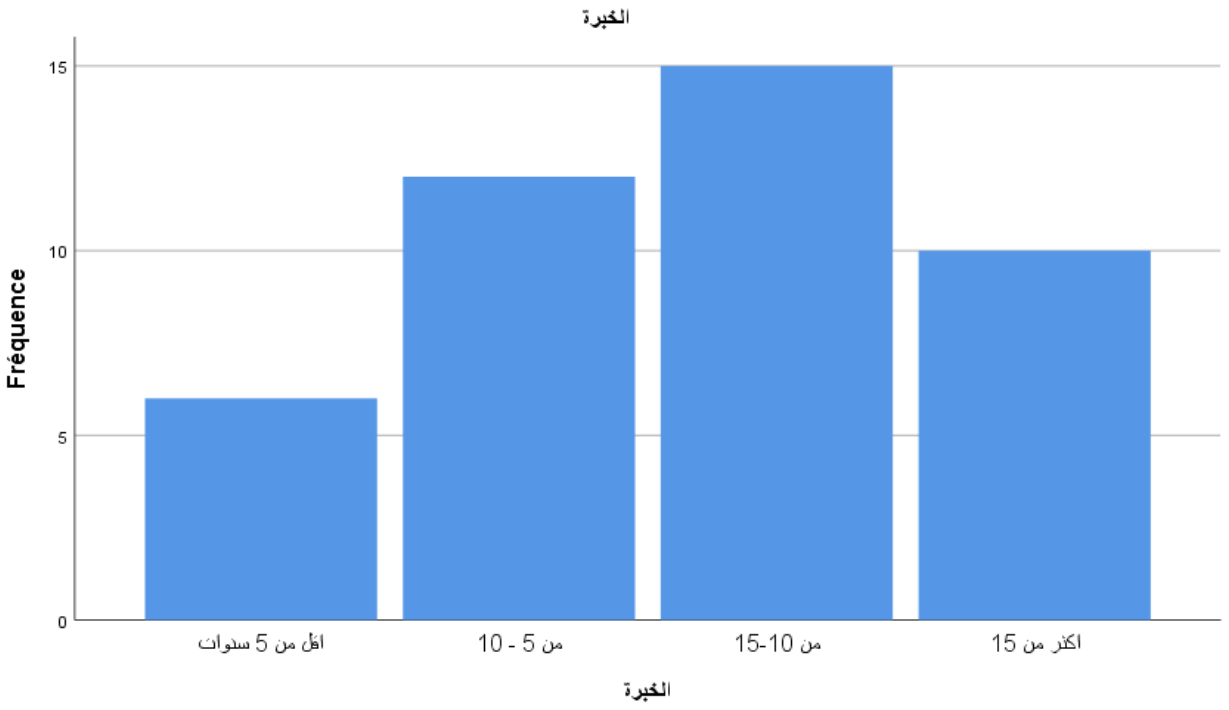

المصدر إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

2-6- المعالجة الإحصائية

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب المناسبة اعتماداً على الحزمة الإحصائية، وفيما يلي مجموعة من الأساليب المستخدمة في تحليل البيانات.

- تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، حسب مقياس لكيارت الخماسي لدرجة الاستخدام *غير موافق تماماً، غير موافق، محايد، موافق، موافق تماماً*

- **النسب المئوية والتكرارات:** وذلك لمعرفة نسبة عدد أفراد العينة الذين اختارو بين بدائل عبارات الإستبانة، حيث تحسب بقيمة عدد التكرارات الموافقة لعبارة ما على مجموع عدد أفراد العينة

- **الوسط الحسابي:** يعد الوسط الحسابي أكثر مقاييس النزعة المركزية المستخدمة لدى الإحصائيين ويعرف على أنه: "مجموع المشاهدات مقسوماً على عددها، يستعمل لمعرفة مدى ارتفاع وانخفاض إجابات أفراد العينة".

الانحراف المعياري: هو أداة لقياس التشتت، ويعرف بأنه الجذر التربيعي للتباين، فبواسطته يمكن التعرف على انحراف إجابات أفراد العينة عن المتوسط الحسابي لها.

-**اختبار ألفا كرونباخ:** لمعرفة تيارات فقرات الإستبانة

- **معامل الارتباط بيرسون:** لقياس صدق الفقرات

نتائج الدراسة الميدانية

سيتم التطرق في هذا العنصر إلى تحليل فقرات الدراسة ومناقشة واختبار فرضيات الدراسة، وهذا على نحو ما يأتي:

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة

المطلب الأول: تحليل النتائج

تحليل فقرات المحور الأول

الجدول رقم 10: تحليل فقرات المحور الأول مدى تطبيق الإفصاح للقوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية

الرقم	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
1	الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمنتجات وخدمات المؤسسة والمناطق الجغرافية التي تنشط فيها له اثر عل التقارير المالية	2.97	1.235	7
2	تطبيق النظام المحاسبي والمالي عن الإفصاح له اثر على التقارير المالية	3.37	1.275	3
3	تعمل المؤسسة على تعريف العمال بمبدأ الإفصاح ومختلف الطرق والوسائل	3.65	1.005	1
4	تسعى المؤسسة إلى مواكبة مختلف التطورات والأحداث المتعلقة بمبدأ الإفصاح	3.12	1.059	5
5	يتم الإفصاح عن المعلومات المالية على أساس سنوي	3.15	1.162	4
6	يمكن لأصحاب المصالح الاتصال بمجلس الإدارة في حالة وجود ممارسات غير قانونية	3.07	1.118	6
7	الإفصاح عن الشكل القانوني وطبيعة عمليات المؤسسة ولنشطتها الرئيسية واسم المؤسسة والمؤسسات التابعة لها والزميلة ان وجدت له اثر على توليد قوائم مالية ذات جودة عالية	3.43	1.095	2

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss

يتضح من خلال الجدول، أن اتجاهات أفراد العينة نحو جميع العبارات تعد ايجابية، بالنسبة للعبارة (03) التي تحظى بمتوسط حسابي عالي قدره 3.65 وانحراف معياري قدره 1.005، وهذا ما يدل على مدى صدق المؤسسة على تعريف العمال بمدى تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية؛ لأنها تؤثر بشكل ايجابي على المؤسسة ثم تليها العبارات (7-2-5-4- 6- 1) بمتوسطات حسابية قدرها (3.43 -3.37 -3.15 -3.12 – 3.07) على التوالي وانحرافات معيارية قدرها (1.095 – 1.275 – 1.162 – 1.059 – 1.118) على التوالي، وهذا ما يدل على وجود شبه اتفاق بين أفراد العينة ومعظم الأفراد الذين يعملون في المؤسسة يؤكدون على صدق تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في المؤسسة.

وبالنسبة للعبارة الأولى تميل إجاباتهم إلى عدم التأكد فقدر متوسطها الحسابي (2.97) كأدنى قيمة وبانحراف معياري قدره (1.235)؛ مما يعني أن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمنتجات وخدمات المؤسسة والمناطق الجغرافية التي تنشط فيها له إثر على التقارير المالية, وهذا يعكس مدى قدرتهم على فهم الموضوع والإجابة بطريقة تعطي نتائج أقرب إلى الواقع.

الجدول 11 تحليل فقرات المحور الثاني: مدى تطبيق الشفافية للقوائم المالية والمحاسبية في المؤسسة الاقتصادية

الرقم	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
1	تطبيق النظام المحاسبي والمالي على الشفافية عن المعلومات له اثر على التقارير المالية	3.27	1.191	7
2	نظام الرقابة الداخلية يعزز تطبيق مبدأ الشفافية للقوائم المالية	3.42	1.124	4
3	يسمح عامل الشفافية بإيصال المعلومات المالية لكل المستخدمين مما يساعدهم في اتخاذ القرارات الملائمة	3.45	1.294	2
4	للتدقيق الداخلي دور في مدى تطبيق مبدأ الشفافية للقوائم المالية	3.40	1.061	5
5	المؤسسات الاقتصادية جد ملزمة بتطبيق مبدأ الشفافية للقوائم المالية والمحاسبية	3.42	1.192	3
6	نظام الرقابة الداخلية يعزز تطبيق مبدأ الشفافية للقوائم المالية	3.28	1.342	7
7	عدم إلزام المؤسسات بتطبيق مبدأ الشفافية له أثر على جودة التقارير المالية	3.48	1.359	1

المصدر إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Spss

يتضح من خلال الجدول، أن اتجاهات أفراد العينة نحو جميع العبارات تعد ايجابية بالنسبة للعبارة 7 التي تحظى بمتوسط حسابي عالي قدره: 3.48 – وانحراف معياري قدره (1.359)، وهذا ما يدل على اتفاق إجابة العينات المستوجبة إن عدم إلزام المؤسسات بتطبيق مبدأ الشفافية له أثر على جودة التقارير المالية، لأنها تؤثر بشكل إيجابي عليها ثم تليها العبارات (3– 4 – 5 – 6) بمتوسطات حسابية قدرها (3.48– 3.45 –3.42– 3.42 3.28) على التوالي وانحرافات معيارية قدرها (1.124 – 1.294 – 1.061 – 1.192 – 1.342)، وهذا ما يدل على وجود

شبه اتفاق بين أفراد العينة وان معظم الأفراد الذين يعملون في المؤسسة يؤكدون على صدق مبدأ الإفصاح والشفافية وبالنسبة للعبارة 1 التي تميل إجابتهم عليها إلى عدم التأكيد فقدر متوسطها الحسابي (3.17) كادني قيمة وبانحراف معياري قدره (1.191) مما يعني أن مبدأ الإفصاح والشفافية له دور كبير في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات

اختبار الفرضية الرئيسية الأولى: والتي تنص على أنه:

"توجد الفروقات الموجودة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين الإفصاح في المؤسسة الاقتصادية يعزى للمتغيرات الشخصية".

اختبار الفرضية الفرعية الأولى: "توجد الفروقات الموجودة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0،05 بين الإفصاح في المؤسسة الاقتصادية يعزى لمتغير الجنس".

الجدول رقم 12: نتائج التحليل التباين الأحادي ANOVA تبعاً لمتغير الجنس

	مجموع المربعات	درجة الحريةا	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة.
بين المجموعات	0.000	1	0.000	0.001	0.981
خارج المجموعات	17.769	41	0.433		
المجموعا	17.769	42			

المصدر: إعداد الطالبتين بناء على مخرجات Spss

يوضح الجدول أعلاه، أن مجموع المربعات يبلغ (17.769) وقيمة F التي بلغت 0.001 ومستوى معنوية 0.981، وهو اكبر من 0.05؛ أي أن هذه النتائج تشير إلى أنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05؛ مما يدل على إثبات صحة الفرضية.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية: توجد الفروقات الموجودة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين الإفصاح في المؤسسة الاقتصادية يعزى لمتغير السن، وهذا راجع إلى طبيعة نشاط المؤسسة.

الجدول رقم13: نتائج التحليل التباين الأحادي ANOVA تبعا لمتغير السن

a					
	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	2.414	2	1.207	3.144	0.054
خارج المجموعات	15.356	40	0.384		
المجموع	15.356	42			

المصدر: إعداد الطالبتين بناء على مخرجات Spss

يوضح الجدول أعلاه، أن مجموع المربعات يبلغ (17.769) وقيمة F التي بلغت (3.144) ومستوى معنوية (0.054)، وهو اكبر من 0.05؛ أي أن هذه النتائج تشير إلى أنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 مما يدل على إثبات صحة الفرضية.

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: توجد الفروقات الموجودة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين الإفصاح في المؤسسة الإقتصادية يعزى لمتغير الوظيفة ويدل على تجانس إجابات أفراد الدراسة.

الجدول رقم14: نتائج التحليل التباين الأحادي ANOVA تبعا لمتغير الوظيفة

a					
	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.092	2	0.046	0.105	0.901
خارج المجموعات	17.677	40	0.442		
المجموع	17.769	42			

المصدر: إعداد الطالبتين بناء على مخرجات spss

يوضح الجدول أعلاه أن مجموع المربعات يبلغ (17.769) وقيمة F التي بلغت (0.105) ومستوى معنوية 0.901 وهو أكبر من 0.05؛ أي أن هذه النتائج تشير إلى أنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05؛ مما يدل على إثبات صحة الفرضية.

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: توجد الفروقات الموجودة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين الإفصاح في المؤسسة الاقتصادية يعزى لمتغير الخبرة المهنية.

الجدول رقم 15: نتائج التحليل التباين الأحادي ANOVA تبعا لمتغير الخبرة المهنية

	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة.
بين المجموعات	0.323	3	0.108	0.241	0.867
خارج المجموعات	17.446	39	0.447		
المجموع	17.769	42			

المصدر: إعداد الطالبتين بناء على مخرجات spss

يوضح الجدول أعلاه، أن مجموع المربعات يبلغ(17.769) وقيمة F التي بلغت 0.241 ومستوى معنوية 0.867، وهو أكبر من 0.05؛ أي أن هذه النتائج تشير إلى أنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، مما يدل على إثبات صحة الفرضية.

اختبار الفرضية الرئيسية الثانية: والتي تنص على:

"توجد الفروقات الموجودة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين الشفافية في المؤسسة الاقتصادية يعزى للمتغيرات الشخصية".

اختبار الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الثانية: توجد الفروقات الموجودة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين الشفافية في المؤسسة الاقتصادية يعزى لمتغير الجنس.

الجدول رقم 16: نتائج التحليل التباين الأحادي ANOVA تبعا لمتغير الجنس

	مجموع المربعات	درجة الحرية	مستوى المربعات	F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.084	1	0.084	0.190	0.665
خارج المجموعات	18.181	41	0.443		
المجموع	18.265	42			

المصدر: إعداد الطالبتين بناء على مخرجات spss

يوضح الجدول أعلاه، أن مجموع المربعات يبلغ (18.265) وقيمة F التي بلغت (0.190) ومستوى معنوية (0.665)، وهو اكبر من 0.05؛ أي أن هذه النتائج تشير إلى أنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، مما يدل على إثبات صحة الفرضية.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية: توجد الفروقات الموجودة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين الشفافية في المؤسسة الاقتصادية يعزى لمتغير السن

الجدول رقم17: نتائج التحليل التباين الأحادي ANOVA تبعا لمتغير السن

	مجموع المربعات	درجة الحرية	مستوى المربعات	F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.824	2	0.412	0.945	0.397
خارج المجموعات	17.440	40	0.436		
المجموع	18.265	42			

المصدر: إعداد الطالبتين بناء على مخرجات Spss

يوضح الجدول أعلاه، أن مجموع المربعات يبلغ (18.265) وقيمة F التي بلغت (0.945) ومستوى معنوية (0.397) وهو اكبر من 0.05، أي أن هذه النتائج تشير إلى أنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، مما يدل على إثبات صحة الفرضية.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية: توجد الفروقات الموجودة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين الشفافية في المؤسسة الاقتصادية يعزى لمتغير الوظيفة

الجدول رقم 18: نتائج التحليل التباين الأحادي ANOVA تبعاً لمتغير الوظيفة

b

	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	1.902	2	0.951	2.325	0.111
خارج المجموعات	16.363	40	0.409		
المجموع	18.265	42			

المصدر إعداد الطالبتين باعتماد على مخرجات Spss

يوضح الجدول أعلاه، أن مجموع المربعات يبلغ (18.265) وقيمة F التي بلغت (2.325) ومستوى معنوية (0.867) وهو أكبر من 0.05؛ أي أن هذه النتائج تشير إلى أنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، مما يدل على إثبات صحة الفرضية.

الجدول رقم 18: نتائج التحليل التباين الأحادي ANOVA تبعاً لمتغير الخبرة المهنية

b					
	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة
بين المخرجات	0.377	3	0.126	0.274	0.844
خارج المخرجات	17.888	39	0.459		
المجموع	18.265	42			

المصدر إعداد الطالبتين باعتماد على مخرجات Spss

يوضح الجدول أعلاه، أن مجموع المربعات يبلغ (18.265) وقيمة F التي بلغت (0.274) ومستوى معنوية 0.844) وهو أكبر من 0.05؛ أي أن هذه النتائج تشير إلى أنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، مما يدل على إثبات صحة الفرضية.

خلاصة الفصل:

تم في هذا الفصل، عرض الدراسات الميدانية لأثر تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في المؤسسة الاقتصادية، وقد اقتصرت الدراسة على توزيع 45 استمارة قبلت منها 43 لغرض الدراسة، وبعد تفريغ استمارات البحث بالاعتماد على برنامج نظام spss، تم إعداد جدول لقياس درجة الدراسة حسب سلم ليكرت الخماسي وإعداد جدول معامل الارتباط لمحوري الاستبيان مدى تطبيق الإفصاح للقوائم المالية والمحاسبية في المؤسسة الاقتصادية، مدى تطبيق الشفافية للقوائم المالية والمحاسبية في المؤسسة الاقتصادية ومعامل الثبات ألفا كرونباخ للتأكد من ثبات الأداة المستخدمة ثم عرض التحليل الوصفي للمتغيرات الشخصية (الجنس، العمر، الوظيفة، الخبرة المهنية)، وتظهر النتائج من خلال الجداول.

وبالنسبة لاختبار الفرضيات تم بتصميم جداول لتحليل التباين ANOVA لمعرفة الاختلاف بين إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بمبدأ الإفصاح للقوائم المالية والمحاسبية في المؤسسة الاقتصادية (اختبار الفرضية الأولى) وجدول تحليل التباين، لمعرفة مدى تطبيق الشفافية للقوائم المالية والمحاسبية في المؤسسة الاقتصادية (اختبار الفرضية الثانية) .

خاتمة البحث

من خلال ما سبق، يتضح أن تعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية في المؤسسة الاقتصادية له دور فعال في المساهمة في خلق مناخ ثقة بين مختلف المتعاملين في المؤسسة, لأن أي قرار في القوائم المالية يتطلب توفير المعلومات المالية والمحاسبية مع وجود مجال واسع للشفافية والإفصاح.

تم تناول من خلال هذه الدراسة فصلين؛ فصل نظري يشمل عموميات حول الإفصاح والشفافية وفصل تطبيقي؛ حيث أجرينا دراسة استبانه لعينة من الموظفين بمختلف المؤسسات الاقتصادية لولاية أدرار، وكذا عينة من الأساتذة الجامعيين بجامعة أدرار.

أما النتائج المتوصل إليها جاءت كما يلي:

النتائج النظرية:

– يعد الإفصاح أداة فاعلة للاتصال بين المؤسسة وعناصر بيئتها الخارجية؛

– يهتم الإفصاح بالكشف عن المعلومات التي تهم المستثمرين وتتضمنها البيانات المالية والتقارير؛

– للإفصاح أكثر من مستوى واحد مثالي والمستوى الواقعي؛

– تتمثل الشفافية في توفير المعلومات والبيانات المتعلقة بالظروف والقرارات والأعمال الحالية متاحة ومنظورة ومفهومة لكافة الأطراف؛ ولها أهداف عدة منها:

- التقليل من مخاطر تكلفة الوكالة ومشاكلها وما يمكن أن تؤدي إليه كل ذلك من ازمات سببها الفصل بين الإدارة والملاك؛
- تحقيق العدالة وتطبيق المالية والمحاسبة؛ بما يحقق حماية لمصالح الأطراف ذات العلاقة؛
- زيادة فرص تحسين المستوى المعيشي للأفراد والجامعات، مما يشجعهم على الاستثمار والزيادة في تنمية المدخرات.

النتائج التطبيقية

من خلال التحليل الإحصائي لنتائج الدراسة، يتبين أن معظم الإطارات المتواجدة بالمؤسسة الذين تم استجوابهم معظمهم ذكور؛ تتراوح أعمارهم بين 30 فأكثر، لهم وظائف مختلفة.

- عدم توفر مقومات كافية للإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح في المؤسسات، مما يؤثر على صحة قرارات المستثمرين المساهمين وأصحاب رؤوس الأموال في إتخاذ قراراتهم؛

- يعتبر وجود دليل لتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية أمراً ضرورياً لضبط الأداء لكافة المؤسسات الإقتصادية؛

- المؤسسات الإقتصادية محل الدراسة لم ترتق بعد إلى المستوى المطلوب؛ فيما يخص تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية؛

- تتميز المعلومات المفصح عنها بالملائمة والمصداقية والقابلية للمقارنة والثبات بدرجة عالية؛

- عدم وجود علاقة ارتباط بين مستوى الإفصاح والشفافية وجودة المعلومات في القوائم المالية على مستوى مؤسسات الدراسة؛ مما يعني ثبوت فرضية الدراسة؛

- لا يمكن تعميم النتائج على كافة المؤسسات الجزائرية، فقد اقتصرت الدراسة على عدد معين من المؤسسات الاقتصادية بولاية أدرار.

أما بخصوص نتائج اختبار الفرضيات فكانت كالتالي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ الإفصاح في المؤسسات الاقتصادية عند مستوى معنوي 0.05؛
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ الشفافية في المؤسسات الإقتصادية عند مستوى معنوي 0.05؛
- لا توجد فروقات بين تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية للقوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية؛

وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح وجودته.

التوصيات:

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها يمكن أن نوصي بالآتي ذكره:

- ✓ العمل على نشر الوعي بأهمية تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في المؤسسة؛

- ✓ تأهيل وتكوين المورد البشري في مجال الإفصاح والشفافية، باعتباره المسؤول الأول عن التطبيق السليم لهاته المبادئ؛
- ✓ العمل على زيادة مستوى الإفصاح والشفافية وإباحتها لجميع المستخدمين بنفس الدرجة، وفي ذات الوقت ضرورة بناء إستراتيجية واضحة وفعالة لإدارة المخاطر؛
- ✓ العمل على تحقيق مستوى مناسب من الإفصاح في التقارير المالية وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح.

آفاق الدراسة:

لا يزال البحث في هذا الموضوع يفتح آفاقاً عديدة للدارسين والباحثين، وعليه يمكن اقتراح الإشكالات التالية كأوراق بحثية مستقبلية:

- ✓ مدى تطبيق مبدأ الشفافية والإفصاح في المؤسسات الخدمية الجزائرية،

دور تطبيق مبدأي الشفافية والإفصاح في الرفع من آداء بورصة الجزائر.

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1. الشيرازي وعباس مهدي "نظرية المحاسبة "، دار ذات السلاسل، الطبعة الأولى، الكويت، 1990.
2. محمد ابو زيد"المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية "، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.

المجلات:

3. أسامة صبري محمد احمد، اثر تطبيق نماذج الإفصاح المحاسبي الصادرة عن هيئة السوق المالية السعودية على ترشيد قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية السعودي، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بورسعيد، كلية التجارة، 2014.
4. محمد بن سلطان القباني السهلي، مؤشر الشفافية والإفصاح في الشركات السعودية، مجلة البحوث المحاسبية، العدد2، المملكة العربية السعودية 2011.
5. مها رمزي ورمزي يحاوي، الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات دراسة حالة للشركات المساهمة العامة العمانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 1 دمشق سوريا، 2008.

الرسائل الجامعية:

6. احمد رجب عبد الملك عبد الرحمان، 2013.
7. إسحاق محمد ابو زر عفاف، إستراتيجية مقترحة لتحسين فعالية الحاكمية المؤسسة في القطاع الأردني، أطروحة دكتوراه جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2006.
8. بلعادى عمار، جادو حدو، دور حوكمت الشركات في ارساء قواعد الشفافية والإفصاح، الملتقى الدولي الأول حول حوكمة المحاسبية للمؤسسة، جامعة ام البواقي، الجزائر، يومي 7/8 ديسمبر 2010
9. بن عيشي عمار وعمري سامي، تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية ورقة بحثية.
10. بن عيشي عمار وعمري سلمى، تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية ولاية بسكرة، ورقة بحثية

مقدمة للملتقى الدولي الأول حول "الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وأفاق"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.

11. بن عيشي عمار وعمري سلمى، تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية ولاية بسكرة، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الأول حول: الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

12. جعفر معروف الصوالحة، 2008.

13. حسين عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية – دراسة اختباريه على الشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية، مذكرة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية في الدانمارك، 2010

14. زينب النابلسي وغسان الطالب "علاقة الشفافية والإفصاح في أداء البنوك"، ورقة بحثية تدخل ضمن وقائع المؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

15. صديقي مسعود ودريس خالد، دور حوكمة الشركات في تحقيق شفافية المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الاستثمار، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الأول حول <المحاسبية واقع رهانات وافاق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير>، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي.

16. طارق محمد على فنون، فحص وتطوير الشفافية والإفصاح للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي باستخدام منهجية "ستاندردآندربورز،رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن 2010.

17. عبد الملك عبد الرحمان احمد رجب، قياس مدى تحقيق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في السوق المالي السعودي دراسة نظرية تطبيقية، بحث منشور الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في السعودية، كلية إدارة الأعمال جامعة الملك سعود، الرياض السعودي الفترة 18-19 ماي 2010.

18. فارس بن علوش، دور الشفافية في المسائلة في الحد من الفساد الاداري في القطاعات الحكومية –مركز دراسات جامعة نايف العربية للعلوم الاصلية – الرياض- 2013.

19. ماجد إسماعيل ابو حمام، إثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية – دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية –رسالة ماجستير في محاسبة التمويل، 2009

20. محمد طارق يوسف، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العربي الأول حول: متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، شرم الشيخ، مصر 2007، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2007.

21. نوال صبايحي، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية وأثره على جودة المعلومة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3، 2010.

المواقع الالكترونية:

22. https:// www economistsarab. Com, 29/4/2022, 20:00 موقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية www.oecd.org/daf/ca/35175841.pdf, pp:2-3,

23. Currently Dismal, Disclosure By Russian Banks. Disclosure Practices Of Russian Banks, pp:3-5.

24. Poors Governance Services & Standard- Transparency And الموقع الالكتروني لجامعة سابنسي التركية : http://resarch.sabanciuniv.edu/5/1/transparency.pdf 01: p تاريخ الإطلاع 13/7/2015

25. Standard & Poors Governance Services, Transparency and Disclosure by Kazakhstani companies 2009: ALow Start, a Great Promise, United States Of America, 2009, pp:4-7

26. Osama BEN MANSOUR, مقال منشور في المجلة الأوروبية للأعمال والتسيير 150, Transparency and Disclosure, Company Characteristics and Financial Performance: A Study Of the Emerging Libyan Stock Market, 2013, p:02, اطلع عليه بتاريخ 2016/01/21.

27. Majeed Abdulhussein AL-MARYANI, Testing the Requirements Availability For Disclosure and Transparency in Financial Reporting For Corporate Governance in Emerging Market Economies: The Case Of Irapi Listed Firms, Dirasat administrative Sciences, University Of Gordan, volume 42, 2015, p:681

28. Abdullah ALMUTAWAA and ALY M HEWAIDy, "Disclosure level and compliance with IFRSs: An empirical investigation of Kuwaiti

Companies", International Business& Economics Research journal, 9/5/2010.

29. Nidal Omar ZALLOUM & al, "Degree of disclosure and concervatism in the annual financial statements in service and industrial public shareholding companies listed in Amman stock exchange", europran journal of business and management, ISSN2222-1905; Vol15, N 25, 2013.

قائمة الملاحق

المحلق رقم 01

قائمة الأساتذة المحكمين

الرقم	إسم المحكم	الدرجة العلمية
1	بلعارية محمد	أستاذ محاضر (أ)
2	بوعزة عبد القادر	أستاذ التعليم العالي
3	خيرجة حمزة	أستاذ محاضر (ب)
4	العشي وليد	أستاذ محاضر (أ)
5	بلوافي عبد المالك	أستاذ محاضر(أ)
6	فودو محمد	أستاذ التعليم العالي
7	ولد باحمو سمير	أستاذ محاضر (أ)

الملحق رقم 02

جامعة أدرار
كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

في إطار إعداد مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر تخصص تدقيق ومراقبة التسيير نقوم بإجراء دراسة تطبيقية تحت عنوان مبدأ تطبيق الإفصاح والشفافية في المؤسسة الاقتصادية، ولأجل القيام بهذه الدراسة نوجه إليكم هذا الاستبيان، مع الشكر المسبق نرجو منكم التفضل علينا بالإجابة على الأسئلة الواردة في الاستبيان لنتمكن من إجراء التحليل العلمي المطلوب، مع التأكيد بأنه سيتم التعامل مع الإجابات بالسرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي ولكم خاص تقديراتنا واحترامنا.

الطالبتان: سيدي موسى مسعودة وبن بلة سمية

ويرجى وضع علامة (x) أمام الإجابة المناسبة:

المحور الأول:

المعلومات الشخصية:

❖ **الجنس**

- ذكر ☐ أنثى ☐

❖ **السن**

أقل من 20 إلى30 سنة ☐ من 30 إلى40 سنة ☐ أكثر من 40 سنة ☐

❖ **الوظيفة**

موظف ☐ رئيس مكتب ☐ رئيس مصلحة ☐

مدير فرعي أو مدير ☐ أستاذ جامعي ☐

❖ **الخبرة المهنية**

- أقل من 5 سنوات ☐ من5 إلى10 سنوات ☐
- من10 سنة إلى15سنة ☐ أكثر من15سنة ☐

المحور الثاني: مدى تطبيق الإفصاح للقوائم المالية والمحاسبية في المؤسسة الاقتصادية

الأسئلة	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
يتم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمنتجات وخدمات المؤسسة والمناطق الجغرافية التي تنشط فيها له أثر على التقارير المالية					
تطبيق النظام المحاسبي والمالي على الإفصاح عن المعلومات له أثر على التقارير المالية					
تعمل المؤسسة على تعريف العمال بمبدأ الإفصاح بمختلف الطرق والوسائل					
تسعى المؤسسة إلى مواكبة مختلف التطورات والأحداث المتعلقة بمبدأ الإفصاح					
يتم الإفصاح عن المعلومات المالية على أساس سنوي					
يمكن لأصحاب المصالح الاتصال بمجلس الإدارة في حالة وجود ممارسات غير قانونية					
الإفصاح عن الشكل القانوني وطبيعة عمليات المؤسسة وأنشطتها الرئيسة واسم المؤسسة الأم والمؤسسات التابعة والزميلة إن وجدت له أثر على توليد قوائم مالية ذات جودة عالية					

المحور الثالث:مدى تطبيق الشفافية للقوائم المالية والمحاسبية في المؤسسة الاقتصادية

الأسئلة	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
تطبيق النظام المحاسبي والمالي على الشفافية عن المعلومات له أثر على التقارير المالية					
نظام الرقابة الداخلية يعزز تطبيق مبدأ الشفافية للقوائم المالية					
يسمح عامل الشفافية بإيصال المعلومات المالية لكل المستخدمين مما يساعدهم في اتخاذ القرارات الملائمة					
للتدقيق الداخلي دور في مدى تطبيق مبدأ الشفافية للقوائم المالية					
المؤسسات الاقتصادية جد ملزمة بتطبيق مبدأ الشفافية للقوائم المالية والمحاسبية					
نظام الرقابة الداخلية يعزز تطبيق مبدأ الشفافية للقوائم المالية					
عدم إلزام المؤسسات بتطبيق مبدأ الشفافية له أثر على جودة التقارير المالية					

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مبدأ تطبيق الإفصاح والشفافية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمنا إستبانه، تم توزيعها على مجموعة مؤسسات اقتصادية وأساتذة جامعيين وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي spss في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه لا توجد فروقات بين الإفصاح والشفافية ذات دلالة إحصائية في تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية وتوفر الخصائص النوعية للمعلومات في المؤسسات محل الدراسة، وقد أوصت بضرورة العمل على زيادة الإفصاح والشفافية.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح، الشفافية، القوائم المالية، المؤسسة الاقتصادية، التحليل الإحصائي

Abstract

This study aims to identify the principle of applying disclosure and transpare ncy in the Algerian economic establishment. To achieve the objectives of the study a ques-tionnaire distributed to a group of economic institutions and university The statistical analysis program SPSS was used in analyzing data and t hypotheses. This study found that there are no differences between disclosure and transparenc, which are statistically significant in the application of the of disclosure and transpa rrency, and provide qualitative characteristics of in the institutions under study. It r ecommended the need to work on increasing disclosure and transparency.

keywords: disclosure, transparency, balance sheets, economic institution, statistica l analysis